البنوك الأوربية والأموال العربية
6

أسعار العقارات تصل إلى أرقام فلكية
14

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2209) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) آب 2011

المائدة الرمضانية.. وحمى الأسعار

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

خبراء : ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً تهديد للأمن الغذائي المحلي

تجاوز مؤشر أسعار المواد الغذائية هذا العام أعلى مستوى له، في وقت دعا خبراء منظمة الاغذية والزراعة (فاو) مؤخرا إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتوخي الحذر من الازمة الحالية وتهديداتها للأمن الغذائي، فيما أرجع خبراء محليون ارتفاع الاسعار الى ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة بشكل اساس عن ارتفاع اسعار النفط اضافة الى انخفاض قيمة الدولار والمضاربة نتيجة للأحداث سيما في العالم العربي.

بغداد / ليث محمد رضا

وعزا الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري ارتفاع اسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي إلى أسباب مختلفة في مقدمتها ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة بشكل اساس عن ارتفاع اسعار النفط اضافة الى انخفاض قيمة الدولار والمضاربة نتيجة للأحداث سيما في العالم العربي ونتيجة للظروف الجوية والفيضانات، وامتناع روسيا عن تصدير الحبوب لغاية الشهر الخامس من العام الماضي، حيث ان انتاج روسيا يبلغ ١٨ مليون طن.

وأضاف الصوري: كما أن سوء توزيع الانتاج في العالم سيما وان دور الدول النامية ضعيف في هذا الاتجاه، وبالتأكيد ان أي ارتفاع في المواد الغذائية العالمية ينعكس على الاقتصاد الوطني من ناحية ويؤدي الى استخدام اموال اكبر من اجل الاستيراد،سواء البطاقة التموينية أم المواد الأخرى عن طريق القطاع الخاص أو الحكومة وهذا سيؤدي إلى تفعيل العامل الخارجي في عملية التضخم.إضافة إلى أن الإجراءات الحكومية الاقتصادية المختلفة لم تأخذ بنظر الاعتبار التأشيرات والعوامل المختلفة التي تؤثر على العملية الاقتصادية وإجراءاتها غير المدروسة مثل تفعيل قانون الرسوم الكمركية إضافة الى غياب الانتاج المحلي وارتفاع مستوى التكاليف حتى بالنسبة للانتاج المذكور فأن تأثر عملية ارتفاع الاسعار العالمية اذا ما استمر فسيكون تأثيرها على الاقتصاد العراقي وعلى تضخم الأسعار في العراق كبيراً مما سيؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية لدخل الفرد العراقي وبالتالي سيؤدي الى بعض الاضطرابات الاجتماعية، ما يجعل الحكومة تضطر الى اتخاذ إجراءات مختلفة للحد من هذه العملية.

وتابع الصوري: لا بد للحكومة أن تستخدم الفائض من الاموال في الموازنة الناتج عن التعاقدات النفطية بشكل مكثف لتطوير النشاطات الاقتصادية في العراق في جميع المجالات الإنتاجية من اجل توفير الإمكانات لتعويض الاستيرادات، والتخفيض من عامل ارتفاع الأسعار ومن اجل تطوير الريف والزراعة لتعظيم الإمكانات اللازمة للحفاظ على سلة الغذاء العراقي وتوفير الاحتياطيات اللازمة في حالة تعرض السوق العالمي الى نكسات ناجمة عن تطورات بيئية وسياسية واجتماعية تصعب السيطرة عليها.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الدكتور سالم البياتي: إن الأمن الغذائي هو جزء من منظومة الأمن الوطني وأية دولة عندما تريد تحقيق سيادة حقيقية وتدعم قدرتها على اتخاذ القرار تعمل على تنمية مواردها الداخلية وصناعتها الغذائية والنسيجية والاساسيات داخلياً وهذا يحصنها ويجعلها تستطيع أن تتحكم بالزيادة وتستطيع أن توفر السلة الغذائية للمواطن دون الخضوع إلى الضغوطات وبما أن البطاقة التموينية ومقومات الأمن الغذائي العراقي كلها مستوردة فأن أي اهتزاز في أحدى أطراف الأمن الغذائي العالمي تؤثر على العراق وكان تأثيرها بنسبة عالية لعدم وجود البدائل، وأن العراق أذا ما أراد التخفيف من وطأة الازمة الغذائية العالمية فعليه أن يطور صناعة لأحتياجاته الداخلية على اقل تقدير.

وأضاف البياتي ان الامن الغذائي العراقي معرض للاهتزاز مع اية هزة خارجية لذا فهو لا يملك فاعلية في الداخل.

ويذكر أن مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء لا يزال قريباً من ذروته التي بلغها في عام ٢٠٠٨. ففي آذار ٢٠١١، كان المؤشر لا يزال مرتفعاً بنسبة ٣٦ في المائة عن المستوى الذي كان عليه قبل عام، على الرغم من حدوث انخفاض طفيف في الآونة الأخيرة ومن بين المواد الغذائية الأساسية التي لا تزال أسعارها مرتفعة كثيراً عما كانت عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي الذرة (٧٤ في المائة)، والقمح (٦٩ في المائة)، وفول الصويا (٣٦ في المائة)، والسكر (٢١ في المائة)؛ إلا أن أسعار الأرز وهو الأهم كانت مستقرة. وتظهر المقارنة بين متوسط الأسعار في الربع الأول من عام ٢٠١١ والربع الأخير من عام ٢٠١٠ ارتفاع أسعار طائفة عريضة من السلع الغذائية الأساسية.

ويرجع البنك الدولي ارتفاع اسعار المواد الغذائية عالميا إلى الزيادة في أسعار الوقود، ويحوم مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء حول ذروته التي كان عليها في عام ٢٠٠٨. ومنذ حزيران ٢٠١٠، سقط ٤٤ مليون شخص آخرين دون خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار أمريكي للفرد في اليوم نتيجةً لارتفاع أسعار الغذاء.

ويقول البنك الدولي في هذا الاتجاه إن نماذج المحاكاة تظهر أن حدوث زيادة أخرى بنسبة ١٠ في المائة في مؤشر أسعار الغذاء يمكن أن تؤدي إلى سقوط ١٠ ملايين شخص آخرين في هوة الفقر، أما في حال حدوث زيادة نسبتها ٣٠ في المائة فقد يزيد عدد الفقراء على ٣٤ مليوناً. وتشهد البلدان منخفضة الدخل والشريحة المنخفضة من البلدان متوسطة الدخل ارتفاعاً في أسعار السلع الغذائية يزيد متوسطه على ٥ نقاط مئوية مقارنة بالبلدان الأكثر ثراءً. ويظهر التركيز بوجه خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا الصدد حدوث تضخم في أسعار المواد الغذائية تزيد نسبته على ١٠ في المائة في إيران، ومصر، وسوريا، مع حدوث ارتفاعات محدودة بعض الشيء في أجزاء أخرى من المنطقة. فقد ارتفعت الأسعار العالمية للذرة بنسبة ١٧ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١١ مقارنةً بالربع الأخير من عام ٢٠١٠، بسبب تزايد الطلب للاستخدامات الصناعية ونقص المخزونات. كما واجه العديد من البلدان بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء زيادات تفوق العشرة في المائة في أسعار الذرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١. وتظهر المقارنة بين تغير الأسعار داخل البلدان نفسها أن قفزات الأسعار، ومن ثم تأثيراتها على الفقر، يمكن أن يغلب عليها الطابع المحلي إلى حد بعيد. ومن بين الإجراءات الفورية توجيه المساعدات الاجتماعية وبرامج التغذية إلى الشرائح الأشد فقراً من سكان المناطق التي قفزت بها أسعار الغذاء. وينبغي عند وضع إجراءات سياسات الاقتصاد الكلي مراعاة مدى تأثير الزيادات في أسعار السلع الأساسية في التوقعات التضخمية؛ ولابد لمستوردي السلع الأساسية الصافين أن يراقبوا تقلبات القطاع الخارجي. ومن بين إجراءات السياسات التي من شأنها أن تقلص الضغوط الواقعة على أسواق الغذاء العالمية المحدودة القيام بتخفيف الشروط الإلزامية المتعلقة بإنتاج الوقود الحيوي عندما تتجاوز أسعار الغذاء مستويات معينة ورفع القيود عن تصدير الحبوب الغذائية. ومن الأمثلة على أهداف السياسات على الأجل المتوسط التي تستهدف تحسين الأمن الغذاء: ضخ الاستثمارات الرامية إلى زيادة المحاصيل الزراعية بأسلوب مستدام بيئياً، وتعزيز كفاءة سلاسل استيراد الغذاء وإمداداته، وتعظيم استخدام أدوات إدارة المخاطر مثل آليات التحوط.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

الى ذلك،قال مصدر اعلامي تأثر العراق بأزمة الغذاء العالمي في مجال الحبوب فأنها الان في موسم تسويقي والعراق ليس له أي تأثير في موضوع ارتفاع الاسعار الحالية لان الحكومة أعطت كل إمكاناتها من الحنطة والرز للمواطن.

وأضاف ان الحكومة توجهت الى مناقصة مائة الف طن من الحنطة و١٠٤ الاف طن من الرز في العام الماضي و١٨٧٥ الف طن حنطة.

من جانبه، قال مدير عام شركة تجارة المواد الغذائية علي مظلوم: إن الأزمة لها اسباب عديدة بما فيها بعض الكوارث الطبيعية التي شهدها العالم.

وبين انه في ما يتعلق بالسكر فأن اكبر دولتين مصدرتين له هما البرازيل وتايلند كلاهما شهدا امطاراً غزيرة انعكست على هذا المنتج وبالتالي على الأسعار.

وكان للتغيرات الطبيعية في المناخ تأثير واضح على الأسعار.

وأشار الى ان هذا الارتفاع اثر على البطاقة التموينية لان تخصيصاتها محدودة،ما جعل ارتفاع الاسعار انعكس على كميات مواد البطاقة التموينية.

ولفت الى ان تخصيصات البطاقة التموينية محدودة وبالتالي فعند ارتفاع الاسعار ينعكس الامر على مفرداتها المستوردة يضاف الى ذلك ان شحة المواد الغذائية عالميا ادى الى تلكؤ في تنفيذ العقود المبرمة مع الشركات وهذا اثر على انسيابية مواد البطاقة في توقيتاتها الشهرية.

وذكر خبراء دوليون انه في حالة استمرار أسعار الغذاء العالمية على تقلبها في أعقاب الأحداث الأخيرة في بلدان منطقة الشرق الأوسط واليابان الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على الامن الغذائي العراقي وموضوعة البطاقة التموينية تحديداً. ففي أعقاب الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، زادت أسعار النفط الخام بنسبة ٢١ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١١. وأسهمت الأحداث المأساوية التي شهدتها اليابان في ١١ آذار الماضي في حدوث تراجع أسعار الذرة وفول الصويا والقمح في التعاقدات الآجلة، بما يعكس توقع انخفاض الطلب على الواردات، وهو الطلب الذي عاود ارتفاعه منذ ذلك الحين.

ويأتي التقلب الأخير في أسعار الغذاء في سياق عدة عوامل أخرى دفعت بالأسعار إلى الارتفاع خلال العام المنصرم. وتشمل هذه العوامل: سوء الأحوال المناخية في بعض أكبر البلدان المصدرة للحبوب الغذائية، مثل الاتحاد الروسي وكازاخستان وكندا واستراليا والأرجنتين، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠؛ الزيادة الكبيرة في كافة أسعار السلع الغذائية الأساسية في عام ٢٠١٠، وهو الأمر الذي زاد من حد المنافسة على الأراضي وغيرها من المدخلات؛ و الصلة ما بين ارتفاع أسعار النفط وأنواع الوقود الحيوي وجاءت هذه العوامل في ظل سياق متوسط الأمد من: (أ) تفوق نمو الطلب على الغذاء على نمو الإنتاج خلال العقد المنصرم (ب) ما تلا ذلك من استنزاف المخزونات الحبوب حتى تدنت إلى مستويات تاريخية؛ (ج) تأثير تغير المناخ على تقلب الأحوال المناخية وكمية غلال المحاصيل الغذائية؛ (د) تزايد اللجوء إلى فرض قيود على تصدير الحبوب منذ قفزة أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٨؛ و (ه) ارتفاع نصيب صادرات الحبوب الآتية من منطقتي البحر الأسود وأمريكا اللاتينية حيث يزيد تقلب المحاصيل عما عليه الحال لدى مصدري منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD.

وترتبط الزيادات في أسعار الغذاء بالزيادات في أسعار الطاقة. فقد صعدت أسعار النفط الخام بنسبة ١٠,٣ في المائة في مارس/آذار حتى صارت تزيد بنسبة ٣٦ في المائة عما كانت عليه قبل عام. وهذه الزيادات في أسعار النفط تؤثر في أسعار الغذاء فحدوث ارتفاع نسبته ١٠ في المائة في أسعار النفط الخام يؤدي لحدوث زيادة نسبتها ٢,٧ في المائة على مؤشر أسعار الغذاء ١ — وذلك من خلال قنوات متعددة (انظر الشكل رقم ٤). وأولها، أن حدوث ارتفاع في أسعار النفط الخام يشجع على زيادة استخدام منتجات غذائية مثل الذرة والزيوت النباتية والسكر في إنتاج الوقود الحيوي. وفي تقييم صدر في أبريل/نيسان ٢٠١١، ذكرت وزارة الزراعة الأمريكية أن استخدام الذرة في إنتاج الوقود الحيوي بالولايات المتحدة قد ارتفع من نسبة ٣١ في المائة من إجمالي إنتاج الذرة في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ليصل إلى نسبة متوقعة قدرها ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٠/٢٠١١.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

رمضان والتصريحة الكمركية

ميعاد الطائي

شهدت الأسواق العراقية ارتفاعا ملحوظا في أسعار المواد الغذائية الأساسية وذلك مع حلول شهر رمضان المبارك ومع زيادة الطلب على شرائها من قبل المواطنين ، وهذا أمر يكاد يكون طبيعيا يحدث في كل عام. ولكن ما جرى هذا العام هو ان حلول الشهر الفضيل تزامن مع تنفيذ عدد من القوانين المتعلقة بالاقتصاد واستيراد البضائع منها مطالبة المستورد بشهادة المنشأ وإخضاع البضائع لفحص الجودة وهو ما تسبب في بعض حالات الإرباك لعدم معرفة بعض التجار بآليات تنفيذ هذه القوانين من جهة ، وتكدس البضائع على الحدود من جهة أخرى، وهو ما ساهم في رفع كلف السلع الغذائية أسوة ببقية السلع المستوردة.

وتجدر الإشارة إلى ان الحبوب بأنواعها شهدت ارتفاعا بنسبة ٢٥ بالمائة، إضافة إلى ارتفاع أسعار اللحوم المستوردة والبيض ولحوم الدجاج، حيث ان بعض لحوم الدجاج ارتفعت من ٣٠٠٠ آلاف دولار للطن الى ٣٨٠٠ دولار في غضون ايام، إضافة الى استغلال بعض التجار لشحة بعض المواد فقاموا بتكديسها لتحقيق اعلى ربح في ظل الحاجة المتزايدة لها.

ما نريد ان نوضحه هو ان البعض من التجار يقوم بخلط الأوراق من خلال الخلط بصورة متعمدة بين قانون التعرفة الكمركية وقانون التصريحة الكمركية ويحاول ان يبرر رفع أسعار المواد الغذائية من خلال إيهام المواطن بان التاجر أصبح اليوم يدفع رسوما جديدة إضافية ويحاول من خلال ذلك إلقاء اللوم على الدولة وقوانينها وعلى ما يجري على الحدود في ارتفاع أسعار البضائع.

وفي الحقيقة انه ليست هناك أية علاقة بين ارتفاع الأسعار وبين ما يحدث في المنافذ الحدودية سيما عملية تكديس البضائع التي يستخدمها بعض التجار كورقة ضغط على الحكومة باتجاه عرقلة تنفيذ القوانين الجديدة التي تصب في مصلحة المواطن من خلال الحد من استيراد البضائع ذات الجودة المتدنية.

وبالرغم من وضوح قرار التصريحة الكمركية والذي يجعل جميع البضائع المستوردة خاضعة لفحص الجودة ولا يسمح بمرور الا البضائع التي تجتاز الفحص يدعي البعض انه تسبب برفع الأسعار علما انه لا يضع أي رسوم جديدة على البضائع وخاصة الغذائية منها ومن هنا لا نجد مبررا لارتفاع الأسعار.

أما مسألة قانون التعرفة الكمركية الذي يفرض رسومات كمركية على البضائع فانه لم يدخل حيز التنفيذ لحد اليوم ولقد تم تأجيله بقرار سياسي منذ انطلاق مظاهرات ساحة التحرير وذلك مراعاة لظروف المواطن في هذه الفترة الزمنية.

أما التصريحة الكمركية فيمكننا اختصارها بأنها عملية تسهل استيراد البضائع ولا تعقدها كما يصورها البعض فبدلا من ان تكون البضائع داخل الحد العراقي، بانتظار فحصها، ستأتي شهادة الجودة مع البضاعة بعد ان تمت معاينتها في البلد المنشأ من قبل الشركات التي تعاقد معها الجهاز، ما يسهل عمل الموردين وهيئة الكمارك معا. ويراها البعض بأنها خطوة ايجابية للغاية، وستقطع الطريق أمام من تسول له نفسه بإدخال بضائع رديئة او مزورة الى البلد، وان نتائجها على الأمد البعيد مهمة للغاية، وفي صالح المواطن"

وكانت الحكومة العراقية قد تعاقدت مع شركات فرنسية وسويسرية لفحص البضائع الداخلة للبلاد، بعد تفاقم ظاهرة البضائع الرديئة والمواد الغذائية الفاسدة. ويلزم العقد المستوردين بتقديم "شهادات جودة" لبضائعهم عند المنافذ الحدودية. وبعد أن كان مقررا تطبيق شهادة الجودة مطلع أيار الماضي، أرجأ إلى مطلع تموز، ما دفع الحكومة إلى تمديد المهلة ١٠ أيام أخرى فقط، تبدأ من ١٠ تموز، لتلافي الارتباط الذي تشهده المنافذ الحدودية ولهذا يمكننا القول بان السلعة في شهر رمضان لا يختلف سعرها من بلد المنشأ وإنما من خلال التجار العراقيين الذين يعملون بدون ضوابط في تحديد الأسعار الذي الأمر يستو جب مراقبة و محا سبة لمن يستغل تزامن تطبيق القرارات مع حلول شهر رمضان المبارك ليجني إرباحا إضافية على حساب المواطن البسيط في ظل غياب الرقابة.

لهذا نطالب بتفعيل عمل الهيئات الرقابية من اجل متابعة أحوال السوق العراقي ومحاسبة كل من يتسبب بارتفاع الأسعار دون مبرر حقيقي لنحمي المستهلك العراقي من جشع البعض الذين تعودوا على استغلال الأزمات والمناسبات ويجعلوا منها فرصا للربح الفاحش.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

التكامل الاقتصادي ودوره في التنمية

علي نافع حمودي

نجد بأن دول العالم تتجه نحو تكوين منظمات وتجمعات اقتصادية ضمن رقعة جغرافية محددة وبات يعرف هذا بالتكامل الإقليمي، وهو مفهوم حديث نسبياً حيث لم يبدأ استعماله إلا في النصف الثاني من القرن العشرين ورغم هذه الحداثة فإن أدبيات الاقتصاد تزخر بالعديد من الاجتهادات الفكرية التي تحاول أن ترسم أبعاد التكامل، وتأثيراته على هياكل الإنتاج واتجاهات التبادل التجاري والاتفاق العام بين الاقتصاديين هو النظر إلى موضوع التكامل من ثلاث زوايا مهمة الأولى: تتمثل بمعالجته باعتباره من أوجه تقسيم العمل بين المناطق الجغرافية، والثانية هي معالجته من زاوية تأثيره على حركة السلع وعوامل الإنتاج، أو كليهما والثالثة من زاوية المفاضلة، أو عدم المفاضلة في المعاملة، بين السلع أو عوامل الإنتاج، وهذه النظرة لا تعني بالضرورة الاتفاق على تعريف محدد للتكامل.

وتختلف مبررات التكامل الإقليمي بين الدول الصناعية والدول النامية، فبينما نجد أن تحرير التجارة بين الدول الأوروبية وبالتالي زيادة الإنتاج كان سبباً رئيساً في قيام السوق الأوروبية، وهو يعني فتح الأسواق وزيادة التبادل لمواكبة التطور الهائل للصناعة، أما في الدول النامية فإننا نجد أن مبررات التكتلات الإقليمية هو انعكاس للأوضاع السلبية التي مرت بها هذه الدول، ومن ناحية أخرى ساهم تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة للمواد الأولية وارتفاعها بالنسبة للسلع الصناعية في خلق الحاجة لإيجاد تكتلات بين الدول النامية المصدر الرئيس للمواد الأولية بهدف تحسين موقفها التفاوضي وإيجاد صيغة تمكنها من الاستفادة من الزيادة في التجارة الدولية، والسيطرة على موادها الأولية وتسخيرها لتطوير هياكلها الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية.

ووفق هذا نجد بأن الدول العربية عامة تصنف ضمن الدول النامية من حيث اقتصادها وخبرتها واعتمادها على مصدر أحادي للدخل ويكون عادة النفط بالدرجة الأولى خاصة لدول مثل الخليج العربي والعراق والجزائر وليبيا. فعلى سبيل المثال نأخذ تجربة مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية، فهذه الدول أحادية الدخل، تبلغ مساهمة قطاع المعادن واستخراجها وتسويقها أكثر من ٥٠٪ من الناتج الإجمالي، بينما تقل مساهمة الصناعة عن ٧٪، كما أن حصيلة إيرادات القطاع النفطي تسيطر بشكل رئيس على إجمالي الإيرادات العامة المؤشر الثاني اختلال عناصر الإنتاج المتاحة حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج آثار اختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية، فبينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية نجدها تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الوطنية، وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيس على العمالة الأجنبية بلغ ٧٩٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و ٦٢٪ في كل من دولة قطر، ٦١٪ ودولة الكويت، و ٤٧٪ في المملكة العربية السعودية، و ٣٨٪ في سلطنة عمان، وذلك من مجموع الأيدي العاملة، وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، والمخاطر التي تتولد عنها إلى الاهتمام بتنمية برامج التعليم والتدريب الفني، وترشيد الاستقدام إلا أن حل تلك المشكلة يدخل ضمن حسابات الأجل الطويل على فرض استمرار الحماس وتوفر الديناميكية الإدارية القادرة على استيعاب مخرجات برامج التدريب وتطويرها وهذا ما دفع بعض دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً للحد من العاملة الأجنبية وتطبيق برامج توظيف للمواطنين.

ورغم إن البعض يرى بأن تجربة مجلس التعاون ناجحة في جانب، إلا إنها تحتاج بالتأكيد لأسواق أخرى خاصة في ظل تكوين بعض الصناعات التحويلية في هذه البلدان من أجل تنويع مصادر الاقتصاد وعدم الاعتماد على واردات النفط فقط، وتأتي مشكلة ضيق السوق كإحدى العقبات الرئيسة التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجية فعالة، فالنظر إلى حجم السكان في كل دولة على حده، لا يتناسب والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث، الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة ويتطلب بالتالي أرصدة ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير.

من جهة أخرى فإن ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي تفرض صوراً متباينة للحماية في وجه المنتجات الخارجية وتضع لنفسها سياسات مشتركة إزاء علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، تضعف القوة التفاوضية للدول الصغيرة، وتحد بالتالي من إمكانية نمو فعالياتها الإنتاجية مما ينعكس سلبياً على فرص التنمية في تلك الدول.

السياسات الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية

محمد عبد الأمير عبد

ليس علينا أن نقول بأن السياسات الاقتصادية التي أتبعت في السنوات الثمانية السابقة، اعتمدت نهج استنساخ التجارب الفاشلة على الغالب، علماً أن التجارب الناجحة عالمياً في مجال التخطيط والتنفيذ الاقتصادي (الصين، ماليزيا، كوريا، اليابان) كانت تجارب استثنائية وغير مسبوقة، وتم تصميمها وتنفيذها وفقاً لخصوصية هذه الدولة أو تلك، ووفقاً لطبيعة اقتصادات هذه الدول أيضاً، ورغم إن العراق بلد ينعم بموارد خـــام كـثـيرة يـضـاف إليـهـا مـوارد بشرية مـتـمـيـزة في المنطقة، إلا إن سوء التخطيط يـقـف حـائـلاً دون استثمار الموارد البشرية والطبيعية في باطن الأرض.

إذ يمكننا أن نقول بأن هنالك عوامل عددية من شأنها أن تحد من أي تطور من الممكن أن يحصل في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة حالياً والمرتبطة إرتباطاً كبيراً بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشروطهما القاسية جداً بالنظر لظروف العراق من جهة.ومن جهة أخرى سعي العراق لتأكيد انضمامه لمنظمة التجارة العالمية وما يترتب على ذلك من إضرار كبير للصناعة العراقية في المرحلة الحالية والتي تتطلب تشجيع المنتج الوطني.

ولعل ارتفاع أسعار الوقود وفق توصية من صندوق النقد الدولي إلى نتائج مباشرة على ارتفاع الأسعار، وأرخى بثقله وتأثيراته على القطاع الصناعي والزراعي أيضاً، اللذين بدأ بالتراجع عاماً بعد عام، وهذه خطوة واحدة في سلسلة من الخطوات التي أضرت بالاقتصاد والمواطن على حد سواء، إذ ارتفاع أسعار الوقود والطاقة في العراق يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات بما لا يسمح لها بمجاراة المنتجات المماثلة والمستوردة من بلدان تكون الطاقة والأيدي العاملة رخيصة.

لهذا فإن الانفتاح الاقتصادي الذي يعيشه العراق يعتبر إلى حد كبير انفتاحاً غير مضبوط أو منظم، وأدى إلى إغراق السوق العراقي بالمنتج الأجنبي على حساب الوطني، وما رافقه من انهيار الصناعة الوطنية، وأيضا الزراعة التي تراجعت بنسبة كبيرة.

وهذا ما ترك آثارا كبيرة من خلال توقف الكثير من المصانع لا سيما في القطاع الخاص عن العمل رغم تحسن الأوضاع الأمنية إلا إن هنالك أسبابا أخرى أهمها ارتفاع أسعار الوقود المنتجة للطاقة الكهربائية في هذه المصانع من جهة، ومن جهة ثانية وهي الأهم سياسة إغراق السوق العراقي والتي أشرنا إليها مما خلق منافسة غير متكافئة بين المنتج المحلي والمستورد وفي كافة المجالات.

ولكي نضرب مثلاً على ذلك سنجد بأن الكثير من ورش النجارة قد أغلقت أو تم تحويلها لمحال عرض ما مستورد من الموبيليات الجاهزة بعد فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وهذه أيضاً كانت حال صناعة الغزل والنسيج وغيرها من الصناعات المحلية.

وبالتأكيد فإن هذه التأثيرات لم تكن اقتصادية بل تتعداه للجانب الاجتماعي، وبكل تأكيد فإن للسياسات الاقتصادية نتائج اجتماعية كارثية، فالمقدمات الصحيحة تفضي لنتائج صحيحة، وبالتالي فإن المقدمات الخاطئة ستكون لها نتائج كارثية، فالحقيقة الاقتصادية تؤكد أن لظاهرة البطالة تأثيرات سلبية ذات أبعاد متشعبة تشمل الاقتصاد بأكمله، حيث أن ارتفاع البطالة يعني عجز الاقتصاد عن استغلال القوة البشرية التي يملكها، والتي تعد احد مقومات أي اقتصاد في العالم، وهذا يضاف إلى انخفاض المستوى المعيشي لارتفاع نسبة الإعالة خاصة وإن الأرقام تشير إلى أن وزارة العمل تعيل أكثر من ٨٥ الف أسرة ضمن شبكتها وهذه تشكل نسبة أكثر من ٢٠٪ من مجموع الأسر في العراق والبالغة أكثر من أربعة ملايين أسرة، كما أن البطالة تفرز كما غير قليل من الظواهر الاجتماعية الخطرة، والتي لا حاجة لتكرارها هنا، فالتأثير ليس أحادياً وإنما هو متعدد.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

الإعلام الاقتصادي ودوره كشريك في التنمية

محمد صادق جراد

لاشك في أن حداثة التجربة الاقتصادية العراقية ووجود مشاكل تعترض طريقها بالرغم من أن العراق بلد يمتلك كل مقومات النمو الاقتصادي من ثروات وموقع جغرافي وكوادر علمية إلا ان ما يحتاجه هذا البلد هو التخطيط الستراتيجي الصحيح إضافة الى تطوير الجوانب المتعلقة بالاقتصاد والمصاحبة له لتساعد في عملية النهوض ونقصد هنا على سبيل المثال ضرورة وجود التشريعات والقوانين التي تساعد على توفير أرضية مناسبة بعيدا عن الفساد بأنواعه ولابد من توفير جميع أنواع الدعم فضلا عن دور مهم وفعال للإعلام وخاصة الاقتصادي وقطاعات أخرى لها علاقة مباشرة ومؤثرة في التنمية الاقتصادية.

وما نريد أن نشير إليه هو أهمية دور الإعلام الاقتصادي في نهوض اية تجربة اقتصادية في اية دولة حيث ان جميع المجتمعات التي تشهد نهوضا اقتصاديا باتت تنظر باهتمام بالغ للشراكة بين الاقتصاد والإعلام والمساهمة الفاعلة لتطوير العمل الإعلامي الاقتصادي وتوسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي.

إن الدور الذي تنهض به وسائل الإعلام التقليدية والجديدة فاعل وقوي لدعم حركة المجتمع وخطط التنمية، كما أن المجتمع ينظر إلى الإعلام بوصفه شريكا أساسيا في النهوض بالمجتمع وهو الجندي المجهول الذي يرشد ويوعي وينتقد ويراقب.

ويلعب الإعلام الاقتصادي دورا مهما في تشجيع ودعم الشفافية كما ويعمل على النقد الموضوعي والبناء والمبني على أساس حماية المصلحة العامة والذي يجب ان يكون مرتكزا على أسس معلوماتية دقيقة تساعد على توضيح الصورة للمعنيين وتثري تبادل الأفكار والآراء وتمنح فرص لوضع المعالجات الواقعية للقضايا التنموية المحلية وكذلك الخارجية والمتعلقة بالشراكة الدولية مع الدول الأخرى.

وتشهد الفترة الحالية حركة إعلامية واقتصادية متطورة ومتسارعة، الأمر الذي يتطلب العمل من أجل تطوير وصقل مهارات الإعلاميين المعنيين بالتعاطي مع الشأن الإعلامي وما يتطلبه من مهارات وخبرات تساهم في تميز الطرح وجودته.

وتزداد أهمية دور الإعلام الاقتصادي خاصة في ظل المشهد الإعلامي ووسائله الجديدة المتمثلة في الفضائيات والانترنت والمواقع الالكترونية والصحف الالكترونية والمدونات الشخصية وشبكات التواصل الاجتماعي إضافة إلى الأجيال الأحدث لهواتف الجوال الذكية وهي الوسائل التي نضح عنها وعي اجتماعي جديد ووعي اقتصادي مختلف عن الوسائل التي يأخذ بها الاقتصاد التقليدي.

من اجل ذلك يرى بعض الخبراء ضرورة الاهتمام بتأهيل وتدريب إعلاميين في المجالات الاقتصادية المختلفة وضرورة إنشاء مركز معلومات متخصص بجميع القطاعات الاقتصادية ليساعد أطراف المعادلة الاقتصادية في الاطلاع على المعلومات التي سيوفرها هذا المركز علما بان هذا المركز موجود في الكثير من البلدان التي تهتم بالإعلام الاقتصادي والتي تنفق الأموال الطائلة في الشراكة بين الاقتصاد والإعلام حيث نجد أن حجم الإنفاق الإعلاني لإحدى دول الخليج العربي في وسائل الإعلام المحلية بمختلف أنواعها وصل إلى نحو ٤٥١ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٨، وهذا يعكس حجم المشاركة الفعلية بين الطرفين.

ومثال آخر على تطور الإعلام الاقتصادي وفاعليته نجده في أوروبا حيث ان كل مواطن في السويد يعتمد بالشراء على الصحيفة ويشتري أسهما او يبيع أسهما استنادا لتحليل الأسهم وإخبار الشركات وإجبارية الإفصاح وصحة الإفصاح عن الأرباح والخسائر بالإضافة الى الإعلانات الموجودة داخل الصحيفة للمنتجات حيث تدفع الشركات أموالا طائلة من اجل الحصول على دعاية داخل الصحيفة الاقتصادية واهم ما يميز الدعاية في هذه الصحيفة إنها لا تقبل عرض إعلان الا بعد التأكد من جودة المنتج اي ان كل منتج يتم الإعلان عنه بهذه الصحيفة مطابق للمواصفات والمقاييس العالمية وذو جودة عالية فئة المستهلك بالصحيفة تجعله يثق بالمنتج المعلن عنه داخلها.

وهكذا تجني الصحيفة أرباحا هائلة من خلال المبيعات الكثيرة إضافة الى الفائدة التي تجنيها الشركات المعلنة من خلال الإقبال على الشراء من قبل المستهلك للبضاعة المعروضة في الصحيفة والتي تعد مصدر موثوق به من قبل المواطن.

لذلك نجد ان الإعلام الاقتصادي يلعب أكثر من دور،فمرة يلعب دور المعلن والوسيط ومرة يلعب دور المتابع والمراقب للوضع الاقتصادي العام ليساهم في إعطاء الرأي والتحليل الذي يساهم في إعطاء صفة الشفافية لمراحل التنمية الاقتصادية وكذلك إعطاء الأفكار والآراء التي تنتج عن حلقات وندوات اقتصادية يتم عقدها من اجل رفد القطاعات الاقتصادية كافة بالنصائح والمقترحات وتشخيص نقاط الضعف التي قد لا يلتفت لها المختصون.

إذن يمكننا القول بان الإعلام الاقتصادي يعد سلطة رابعة يراقب التنمية الاقتصادية في البلدان ويضطلع بدور حيوي في بناء المجتمعات ذات الاقتصاديات الصاعدة والطامحة إلى أداء دور عالمي من خلال دعمه للبرامج التنموية وجذب الاستثمارات الأجنبية باتجاه خدمة المصلحة الوطنية العليا.

البنوك الأوربية والأموال العربية

إيمان محسن جاسم

هل فقدت البنوك الأوربية بصورة عامة والسويسرية بشكل خاص الثقة التي لازمتها عقودا طويلة ومنحتها صفة المصارف الأمينة والتي اعتاد العرب أن يضعوا حساباتهم فيها بكل اطمئنان؟ خاصة وانه كما قلنا لسنوات طويلة ترسخت فكرة لدى غالبية الأثرياء العرب بأن البنوك الأوربية هي الأكثر أماناً وسرية من المؤسسات المالية في الوطن العربي خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه المنطقة عقودا طويلة وما زالت تعاني منه في الوقت الحاضر.

وظلت سويسرا المحايدة على وجه الخصوص قبلة الأغنياء العرب بشكل عام لمحافظتها على السرية والخصوصية ووضعت فيها أرصدت أغنياء الأمة العربية من حكام وأفراد عاديين، بل وصل الأمر الى أن بعض البنوك في سويسرا لم تعد تمنح أية فوائد على كثير من الودائع، باعتبار أن وجودها في تلك البنوك ميزة بحد ذاته، فهل تغيرت اليوم هذه الفكرة أم مازال الغرب هم الأكثر أماناً لتلك النخبة؟.

مما لاشك فيه هو أن مخاوف كثيرة بدأت تنتاب أثرياء العرب سواء كانوا حكاما كما قلنا أو غير ذلك وسبب هذه المخاوف يكمن في انكشاف خصوصياتهم بعد أن باتت حساباتهم مكشوفة إلى حد ما بسبب الكثير من القوانين التي صدرت بعد الحادي عشر من سبتمبر والتي تحتم متابعة الأرصدة الموجودة في البنوك سواء السويسرية أو الأوربية أو حتى الأمريكية وباتت عملية تجميد الأموال السمة البارزة في السنوات الأخيرة وتمثل أحد أهم المخاوف التي تنتاب أثرياء العرب.

الجانب الثاني يتمثل بأن بعض البنوك السويسرية لم تعد تستقبل أي أموال جديدة بعد تضخم الودائع وتكدسها. بشكل كبير وربما هذا ما دفع بعض هذه المصارف لوضع شروط قاسية أمام من يريد تحويل مبالغ لها، والجانب الثاني يتمثل بأن الكثير من هذه المبالغ لا يتم استثمارها أو تشغيلها في ظل النكسات المالية الكبيرة التي تعرضت لها دول وأسواق العالم.

أما الجانب الثالث وهو الأكثر أهمية يتمثل بأن أموال العرب أصبحت "شبهة"، وقد يتم تجميدها أو مصادرتها، وهذا ما تمثل في تجميد حسابات ليبية وسورية وإيرانية وعدد كبير من المنظمات سواء الحكومية منها أو الشخصية لعدد من دول الخليج العربي تحت باب مكافحة الإرهاب وقطع تمويله.

لهذا نجد بأن الأموال العربية بدأت تتجه لأسواق وبنوك قارة آسيا التي تبدو أكثر أماناً الآن وربما سنجد بعد فترة من الزمن تفرض هذه البنوك شروطاً مشابهة لما موجود لدى البنوك الأوربية والأمريكية خاصة إذا ما كان المال عربياً فهو سيخضع بالتأكيد للرقابة والمتابعة وربما التجميد خاصة وإن الكثير من دول آسيا مرتبطة ارتباطاً كبيراً بأوربا وأمريكا من الناحية السياسية والاقتصادية.

وربما يقول البعض لماذا لا يتم استثمار هذه الأموال في الدول العربية التي تعاني من قلة الاستثمارات؟ هنا يأتي الجواب محملاً بأكثر من إجابة، أولها القوانين الطاردة للاستثمار في الوطن العربي والتي ترتبط عادة بالقرار السياسي، الجانب الثاني والمهم هو عدم الاستقرار السياسي في بلدان الوطن العربي ولنا في تجربة الاستثمارات في مصر وتونس وما حصل لها من خسائر كبيرة بعد ثورتي تونس ومصر وهروب هذه الأموال للخارج من جديد فيما تعرضت الكثير منها للسلب والنهب والمصادرة وعدم الاعتراف بالمواثيق والعقود الموقعة من قبل النظامين السابقين وقد عانت من هذه الحالة الاستثمارات الخليجية الكبيرة في مصر في الأشهر الماضية.

لهذا نجد بأن أموال أثرياء العرب تتوجه الآن صوب بعض دول آسيا والقسم الآخر يتوجه صوب تركيا التي بدأت بالفعل شراكة اقتصادية كبيرة جداً مع أثرياء العرب وتمكنت من استقطابهم في فترة زمنية قصيرة، ساعدها في ذلك حالة الاستقرار السياسي من جهة، ومن جهة ثانية موقعها الجغرافي المهم جداً.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

الإقراض في ظل نمو الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة

إياد مهدي عباس

الإمارات العربية المتحدة هذه الدولة الخليجية نجحت في ان تكون ثاني اكبر اقتصاد ضمن دول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يتطلب نظرة نحو هذا الاقتصاد الذي فيه الكثير من التجارب الناجحة والتي من الممكن لنا ان نستفيد منها كدولة قريبة من الظروف التي يتقاسمها أبناء المنطقة الخليجية والتي تعتمد في الدرجة الأولى على الدعم المقدم لها من القطاع النفطي.

وتشير التوقعات الرسمية الإماراتية الى نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٣ و٣,٥ في المئة في عام ٢٠١١. وإذا صحت هذه التوقعات، فسيتخطى حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات وللمرة الأولى حاجز التريليون درهم أي ٢٧٠ مليار دولار.

ومن شأن هكذا نمو تعزيز مكانة الاقتصاد الإماراتي كصاحبة ثاني أكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد السعودية. يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي السعودي في الوقت الحاضر قرابة ٤٢٧ مليار دولار. وعلى صعيد العالم العربي، يحتل الاقتصاد الإماراتي المرتبة الرابعة بعد السعودية ومصر والجزائر على التوالي. وحسب أرقام البنك الدولي لعام ٢٠٠٩، يأتي ترتيب الاقتصاد الإماراتي في المرتبة رقم ٤٢ على مستوى العالم مقارنة بالمرتبة رقم ٢١ للسعودية.

هذا ولقد توقع الخبراء في الاقتصاد الإماراتي أن يصل معدل النمو الاقتصادي في دولة الإمارات خلال العام ٢٠١١ إلى ٣,٣٪، وأن ترتفع نسبة الإقراض في السوق خلال العام الجاري بما يتراوح بين ٦ إلى ١٠٪، وأكدوا توافر السيولة في مصارف الدولة، موضحاً أن قيمة السيولة المتوافرة في مصرف الإمارات المركزي في عام ٢٠١٠ بلغت نحو ١,٦ تريليون درهم مقابل ١,٥ تريليون درهم في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تحقق شركة دبي فيرست خلال الأعوام الثلاثة المقبلة بدءاً من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٣ نمواً في الأرباح معدله يتجاوز ٣٠٪، ويعتقد البعض ان معدل التعثر في السداد في أواخر عام ٢٠١٠ قد تراجع إلى ١٢٪، مقابل نسبة تعثر خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ بلغت بما يتراوح بين ٧ – ٨٪ مقابل نسبة تعثر تراوحت بين ١٧ و٢٠٪ في عام ٢٠٠٩، و١٠٪ عام ٢٠١٠.

وحسب الخبراء فإن النمو الاقتصادي في الدولة يجد دعماً من أداء القطاع النفطي الذي من المقدر أن يشهد زيادة في الطاقة الإنتاجية قوامها ١٠٠ ألف برميل يومياً ليصل إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً، فضلاً عن مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تبلغ ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وأوضح أن صعود نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للدخل القومي في دولة الإمارات، حيث أن معدل النمو المتوقع للاقتصاد الإماراتي يماثل مستوى معدل نمو الاقتصاد العالمي المتوقع تسجيله عن نفس الفترة، وأنه من المتوقع أن يسهم كل الشرق الأوسط وآسيا بقدر كبير من نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بالمقارنة مع مساهمة الاقتصادين الأوروبي والأميركي، كما أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي خلال الأعوام القليلة المقبلة مزيداً من النمو والازدهار.

ولقد كان من المتوقع أن يسجل اقتصاد الإمارات في عام ٢٠١٠ نمواً نسبته حوالي ٣٪، بيد أنه سجل نمواً نسبته ٢,٤٪، ولكن من المتوقع أن ينتعش نمو اقتصاد الإمارات في عام ٢٠١٠ نتيجة لتضافر العديد من العوامل الداعمة في إعطاء قوة زخم أكبر لنمو الاقتصاد، وتتمثل في توقعات ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي وإعادة هيكلة مديونيات الشركات وإطلاق مشروعات عملاقة عديدة في مختلف القطاعات.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإقراض في السوق الإماراتي خلال العام الجاري بما يتراوح بين ٦ إلى ١٠٪، مقابل معدل منخفض بلغ ٢,٣٦٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وهو ما يؤشر عودة الحركة الاقتصادية في السوق وإعطاء قوة داعمة للنمو الاقتصادي، باعتبار أن هذه الزيادة جاءت أساساً من صعود معدل اقتراض الأفراد الذي بلغت قيمته في عام ٢٠١٠ – بحسب إحصائيات المصرف المركزي- حوالي ٢٤٧ مليار درهم، مقابل ٢٣٧,٩ مليار درهم، أي بزيادة نسبتها تقريباً ٣,٩٪، فيما تراجع حجم الإقراض العام في الدولة في عام ٢٠١٠ ليبلغ ١,٣١ تريليون درهم مقابل ١,٤ تريليون درهم في عام ٢٠٠٩.

من هنا ندرك توافر السيولة في مصارف الدولة، وان قيمة السيولة المتوافرة في مصرف الإمارات المركزي في عام ٢٠١٠ بلغت نحو ١,٦ تريليون درهم مقابل ١,٥ تريليون درهم في عام ٢٠٠٩، وهذا يبين ان تحسن معدلات السيولة يسير سيراً تدريجياً، بالنظر إلى أنه من الصعب أن تقوم المصارف بإتاحة السيولة بشكل فوري، حيث يستغرق الأمر بعض الوقت، مع وجود دعوات إلى تأسيس مكتب موحد للائتمان يساعد المصارف على اتخاذ قرارات الائتمان بشكل حصيف وسريع.

ومن خلال نظرة لوضع أسواق الائتمان قبل تفجر الأزمة المالية العالمية بإشارة إلى أن عام ٢٠٠٨ تميز بانفتاح شهية الأفراد والشركات على الاقتراض، وهو ما اكبته زيادة في إقبال المصارف على الإقراض، وذلك على الرغم من اتباع المصارف قواعد في الإقراض تم تطبيقها بدرجة عالية من المرونة في إطار احتدام التنافس بين بعضها البعض على اجتذاب المقترضين وتقديم التسهيلات الائتمانية، حيث يقوم ٣٤ مصرفاً بتقديم قروض للأفراد من إجمالي المصارف المتواجدة في الإمارات والتي يبلغ عددها ٥٢ مصرفاً، وتوازي انفتاح شهية المصارف على تقديم القروض، مع إقبال الأفراد أنفسهم على الحصول على القروض من دون وعي وتفهم كاملين بتكاليف الاقتراض، وجاء ذلك في ظل غياب وجود مكتب موحد للائتمان، الأمر الذي جعل من الصعوبة على المصارف إجراء تقييم واقعي للجدارة الائتمانية للعملاء، واعتمادها بشكل أساسي على معاييره في الاقتراض، دون النظر إلى حجم الإلتزامات الأخرى للعملاء، وزاد الوضع تعقيداً، تنافس المصارف على اجتذاب العملاء من دون التدقيق في جدارتهم الائتمانية.

وأوضح خبراء أن سوق إقراض الأفراد في الإمارات شهد تغيراً ضخماً خلال العامين الأخيرين، وذلك باتجاهه نحو اتباع كل من الأفراد والمصارف نهجاً متحفظاً تجاه عمليات الإقراض، فكما صارت نظرة المصارف نحو الإقراض أكثر تركيزاً على جدارة وجودة العملاء عوضاً عن حجم القروض المقدمة من خلال اتباع قواعد احترازية، صار الأفراد أكثر اهتماماً بإدارة أوضاعهم بحسب قدراتهم المالية، وذلك في ظل انحسار خياراتهم التمويلية.

وبالرغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي ألقت بضغوطها على المصارف خلال العامين المنصرمين، وذلك على نحو ما تجلى في الخسائر التي لحقت بها، والاحتياطات التي تم رصدها وتخصيصها، إلا أن شركة دبي فيرست حققت أداءً تماشى مع التوقعات الموضوعة بشأن معدلات النمو والأرباح والحصة السوقية وغير ذلك من المؤشرات، وأنجزت الأهداف المرجوة.

وهكذا وجدنا إن معدل نمو احتياطات المصارف في الإمارات قبل عام ٢٠٠٨ كانت في حدود ٧,٥٪، وارتفع هذا المعدل خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بنسبة تبلغ ٦٥٪، إذ بلغت احتياطات المصارف في عام ٢٠١٠ ـ بحسب أرقام المصرف المركزي ـ حوالي ٤٤,٣ مليار درهم، أي بزيادة نسبتها ٣٦٪ مقارنة باحتياطات قيمتها ٣٢,٦ مليار درهم في عام ٢٠٠٩.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

المائدة الرمضانية.. وحمى الأسعار

موروث.. أم ثقافة استهلاك؟

تحقيق / صابرين علي

المادة	السعر السابق	السعر الحالي
الرز زنة ٥٠ كغم	٣٥٠٠٠	٣٦٠٠٠
العدس زنة ٥٠ كغم	٥٣٠٥٠٠	٥٥٠٠٠
الحمص زنة ٥٠ كغم	٦١٠٠٠	٦٢،٥٠٠
الفاصولياء زنة ٥٠ كغم	٦٤،٥٠٠	٦٥،٥٠٠
كارتون زيت ٢٠ لتر	٣٧،٢٥٠	٣٧،٧٥٠
معجون طماطم ١٢ علبة	٢٣،٧٥٠	٢٤،٢٥٠
بيض ١٢ طبقة	٥٤،٧٥٠	٦٥،٢٥٠
لحم بقر وغنم	١٤،٥٠٠	١٥٠٠٠
صندوق دجاج مستورد	٢٣،٧٥٠	٢٤،٢٥٠
لحم غنم محلي	١٤،٥٠٠	١٥،٢٥٠
مادة السكر زنة ٥٠ كغم	٧٣،٧٥٠	٧٥٠٠٠
طحين إماراتي ١ كغم	١٠٠٠	١،٢٠٠

للمائدة الرمضانية تقاليد وطقوس لا تغادرها العائلة العراقية، ترتبط وتلقى بظلالها على مشهد الأسعار،سيما المواد الغذائية في الأسواق المحلية.

هل هي موروث اجتماعي، أم ثقافة استهلاك؟، ثمة أسئلة يجيب عليها التحقيق التالي:

هيئة الكمارك:

قال مدير عام هيئة الكمارك نوفل سليم:إن القوانين التي تطلق من قبل الحكومة لا تعد سبب في ارتفاع الأسعار حيث ان قانون التعرفة الكمركية لم يتم تطبيقه لحد الان وحتى هذا القانون لم يتم تشريعه بشكل جديد وقد كان معمولا به سابقا.

وأضاف سليم:ان سبب الارتفاع في اسعار البضائع يرجع الى جشع التجار وغايتهم في تحقيق هامش الربح الاعلى خصوصا خلال شهر رمضان بسبب حاجة الناس الى السلع والمواد الغذائية بشكل متزايد، حيث ارتفعت الاسعار بشكل مستمر من تاريخ ٢/١٣ /٢٠١١ وقبل ان يطبق قانون التعرفة الكمركية.

وبين سليم أن ما تقوم به وزارة التخطيط من إجراءات فحص في دول المنشأ تعد إجراءات سليمة ولها أهمية كبيرة تعمل لصالح المواطن والتاجر والدولة،حيث أنها تحد من دخول البضائع المغشوشة و الرديئة الى البلد ويمكن من خلالها تلافي المشاكل التي تم الوقوع بها في السابق.

وزارة التخطيط:

قال الناطق الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي:ان الإجراءات التي تقوم بها وزارة التخطيط بفحص البضائع الداخلة الى الحدود هو أمر لابد منه لتلافي الوقوع بأخطاء تكون تبعاتها بالنتيجة على المستهلك العراقي، حيث أن آلية الفحص تتمتع بالمرونة ويتم الاشراف عليها من قبل الشركات الفرنسية والسويسرية بشكل مناسب و يتم استقطاع ٤ بالألف من قيمتها وبموجبها ادخلت بضائع كبيرة الى المخازن التابعة للقطاعات الخاصة.

واضاف الهنداوي: ان ما يصاحب قرارات وزارة التخطيط للفحص والمطابقة من ارتفاع في الاسعار هو ذريعة من قبل بعض التجار في التستر على الجشع الذي اصبح صفة تكاد تكون غالبة في المشهد التجاري سعياً لتحقيق الربح العالي فان هذه الإجراءات سليمة ولا تحمل البضائع كلف كبيرة.

وتابع الهنداوي أن وزارة التخطيط مشرفة على هذا الموضوع وهي تتلافى وقوع الأخطاء حيث تم إدخال بضائع كبيرة من خلال فحصها وهي مطابقة للمواصفات والمعايير النوعية العالمية، و حولت الى المخازن وهي تكفي لسد الحاجة المحلية وهذا الموضوع مستمر الى حد الآن، اما الارتفاع الذي نشهده هو ذريعة من قبل التجار وتهيئة الحجج المناسبة لهذا الأمر.

مجتمع التجار:

قال احد التجار في الأسواق العراقية عمار كاظم: إن السبب الرئيس وراء ارتفاع الأسعار في الأسواق هو القوانين التي تصدر عن قبل الحكومة،حيث إنها آنية وفورية ولم يتم الإعلان عنها قبل فترة زمنية منه ليتسنى للتاجر التعامل معها بشكل حاسم قبل الوقوع فيها حيث ان التجار يتفاجئون بمثل هكذا قرارات في المنافذ الحدودية.

واضاف كاظم: ان السوق العراقية تتمتع بعامل المنافسة بين التجار الامر الذي يخلق هبوط في الاسعار ورواج يستفيد منها المواطن، اما في الوقت الحاضر فأن البضائع الموجودة في المخازن قليلة و لا يمكن سد الحاجة المحلية من خلالها لفترة طويلة، لأنها معرضة للنفاد خلال فترة قصيرة مع الارتفاع المستمر فيها الأمر الذي يخلق حالة من الفوضى والرعب في الأسواق المحلية ما لم يتم إعطاء فرصة إضافية للتجار بإدخال البضائع الموجودة في الحدود والقيام بتطبيق إجراءات المطابقة في الفترة اللاحقة وعلى اقل تقدير خلال مدة ٤٠ يوم تتجاوز شهر رمضان كي يتم تلافي ارتفاع الأسعار في شهر رمضان والذي يعد من المناسبات الدينية التي يكثر فيها الطلب على البضائع والسلع من قبل العوائل العراقية.

وبين كاظم أن الاجراءات التي كانت تطبق في السابق تتم من خلال تفريغ البضائع في المخازن ومن ثم يتم فحصها من خلال اخذ عينات منها اما في الوقت الحاضر تطلب الشركات الأجنبية (الفرنسية والسويسرية)٢٠٠٠ دولار على الحاوية الواحدة من الشحنات بالاضافة الى وجود حالة من الزخم على هذه الشركات ما يؤدي الى تعطيل البضائع مدة من الزمن الامر الذي ينعكس سلباً على البضاعة ويسبب إتلافها وفي الوقت الذي يعاني المواطن من ارتفاع الاسعار بسبب شحتها.

أما التاجر حسن الدهلكي فقال: ان السوق مرتبط بقوى العرض والطلب حيث تعاني الاسواق في الوقت الحاضر من كثرة الطلب مقابل العرض القليل في الاسواق بسبب الاجراءات المشددة من قبل الحكومة بعدم ادخال الضائع الموجودة في الحدود الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار فيها.

وأضاف الدهلكي: أن المراحل الجسيمة التي تمر بها البضاعة لوصولها الى المستهلك هي طويلة ومعقدة وتحتاج الى وقت ومال كبيرين الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل تدريجي وخصوصا بعد الاجراءات التي قامت بها وزارة التخطيط من خلال فحص المطابقة.

وبين الدهلكي ان اولى المراحل المعقدة في هذه الاجراءات هي اجازات الاستيراد التي تتأخر لمدة شهر او اقل بقليل في الوقت الذي تم إلغاؤها في الدول الاخرى، حيث تعمل على خلق المنافسة في اسواقها مايؤدي الى خفض الاسعار فيها، اما في العراق تتحدد بمنشأ واحد ومدخل واحد الامر الذي يزيد من عامل الكلفة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار، اما العائق الاخر فهو(IGS) فحص المطابقة والتي تحمل كلفا عالية ووقتا لآلية تطبيقها،ما يؤخر وصول البضائع بالإضافة الى ارتباطها بأكثر من جهة حيث انها يجب ان تشرف عليها من قبل وزارة الزراعة لفحصها والرسوم الكمركية الموضوع الذي يطيل من تأخر البضائع في المنافذ الحدودية اما العائق الاخر هو اجراءات تخليص البضاعة من قبل عمال الاخراج، حيث انه يجب ان يكون له علم شامل بالبضاعة التي يتم ادخالها الامر الذي قد يوقعه في اخطاء تؤدي به الى الحبس ما جعل الغالبية العظمى منهم يتجهون الى الاضراب عن العمل بسبب هذه الاجراءات، وخلق شحة في الاسواق و بالنتيجة سوف يتم ارتفاع الاسعار.

وأشار الدهلكي الى انها خطوة ايجابية نحو التخلص من البضائع الرديئة ولكن بالمقابل تحتاج الى اعلام وافصاح عنها كي يتم العمل بها بشكل يؤدي بالنفع للتاجر والمستهلك ونخرج بخطوة ايجابية نحو تحقيق حماية للمستهلك

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

وتوفير البضائع ذات جودة العالية للمواطن.

من جهته، قال وكيل الإخراج احمد حكمت:ان فحص المطابقة الذي تم الاعلان عنه مؤخراً من قبل وزارة التخطيط للبضائع لم تعط به مدة كي يتمكن التجار من اخذ الاحتياطات المناسبة لمعالجته والقيام بالإجراءات اللازمة قبل الوقوع بالمشاكل في المناطق الحدودية.

وأضاف حكمت ان اضافة مدة ١٠ ايام لتمديد المهلة امام التجار للقيام بإخراج شهادات المنشأ لم تجد بشيء حيث ان البضاعة تستغرق وقتا طويلا لوصولها الى المناطق الحدودية الامر الذي يصعب من خلاله القيام بالاجراءات التي فرضتها الحكومة لادخال البضاعة وخصوصاً ان المعاملات لايمكن تمديدها الا بوجود شهادات المنشأ.

وتابع حكمت: ان وكلاء الاخراج لم يبلغوا بوجود مثل هذه القرارات يمكن من خلالها ابلاغ اصحاب البضائع بهذا الامر ما يمكن تسهيل عمل وكلاء الإخراج والتجار معاً.

وبين حكمت ان البضائع المتجمعة في المناطق الحدودية تتعرض للتلف حيث يتعذر على التاجر القيام بمعاملات الفحص او إرجاعها الى دول المنشأ مؤكداً ان الدول التي تم الاستيراد منها بعيدة وتتأخر اشهر حتى تصل الى الحدود العراقية على اعتبار انها تصل من خلال الموانئ والتي تتأخر في حالة وجود اية عراقيل.

مركز بحوث السوق وحماية المستهلك:

قال الخبير الاقتصادي من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك سالم البياتي: إن واقع الاقتصاد العراقي تشوبه منغصات وتشوهات وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ عندما تهدمت البنى التحتية واصبحت السوق في وضع حرج حيث كان التجار في ذلك الوقت يستغلون ارتفاع الدولار في رفع الاسعار والتأثير على السوق من خلاله وبالاضافة الى القوانين التي كانت تعمل الى صالحهم في تحقيق هامش الربح انذاك، ويعد هذا الامر جزءا من ضعف الاقتصاد وهبوط في اخلاقيات المهنة وبالمقابل عدم وجود جهات للمتابعة.

وأضاف البياتي: ان التوقيتات التي تختارها الحكومة في اطلاق بعض القوانين غير مناسبة للعمل بها حيث ان طرح قانون التعرفة الكمركية وفحص المطابقة أدت الى وجود ذريعة من قبل بعض التجار لرفع الاسعار في الاسواق.

وتابع البياتي: من المنطقي ان يكون هناك ارتفاع في الاسعار خلال شهر رمضان لانه من المعتاد ان تشهد البضائع ارتفاعا في الأسعار إضافة الى وجود الحجج والذرائع لها وبدون اية جهات للمراقبة تتحكم في الاسعار بغية مد العون للمواطن العراقي وتقليل المدخولات التي يتم صرفها على السلع والمواد الغذائية.

وذكر البياتي أن الأسواق العراقية غير مسيطر عليها في جوانب الارتفاع والانخفاض وخصوصاً خلال شهر رمضان،مؤكداً ضرورة وجود جهات رقابية من قبل الحكومة للسيطرة عليها وتأمين وصولها الى المواطن بأسعار مناسبة وخصوصاً الى الطبقات الفقيرة منهم.

من جهتها، قالت الباحثة الاقتصادية في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك منى الموسوي: إن ارتفاع الأسعار الذي شهدته الاسواق من تاريخ ٢٠١١/٣/٦ الذي تم الإعلان به عن تطبيق قانون التعرفة الكمركية، حيث واصل هذا الارتفاع خصوصاً بعد اجراءات الفحص التي تم الاعلان عنها من قبل التقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط، حيث شهدت الاسواق زيادة في الطلب مقابل قلة في العرض من قبل التجار وبسبب تخوفهم من هذه الإجراءات.

وأضافت الموسوي: ان ارتفاع الاسعار في الاسواق خلال شهر رمضان هو امر بديهي حيث ان جميع الدول الاسلامية تشهد هذا الارتفاع ولكن بالمقابل تقوم بوضع الخطط الملائمة للتصدي لهذا الارتفاع من خلال توفير الاحتياجات بشكل مناسب وحجم الطلب عليها إضافة الى وجود جهات رقابية تقوم بمتابعتها.

وتابعت الموسوي: أن القطاعات كافة لها دور ايجابي للحد من هذه الظاهرة كقطاع الزراعة والصناعة (صناعة المواد الغذائية)من خلال طرح البضائع والسلع بأسعار تنافسية مع المستورد الأجنبي بالاضافة الى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص وغرف التجارة في هذا الشأن من خلال خلق حالة من الموازنة في الارتفاعات الامر الذي يخلق جو يسوده التوازن في الاسعار.

وبينت الموسوي أن المستهلك له دور ايضاً للحد من هذه الظاهرة خلال شهر رمضان من خلال حملات التوعية من قبل منظمات المجتمع المدني لحماية المستهلك نحو شراء السلع الضرورية التي غالباً ما يحدث الارتفاع فيها مؤكدة ان المستفيد الاخير من هذه الخطوة هو المواطن ومدى تأثر ميزانيته بهذا الارتفاع.

الخبراء:

قال لخبير الاقتصادي باسم جميل انطون: تعاني الاسواق العراقية خلال هذا الشهر من ارتفاع في الاسعار، حيث يستغل بعض ضعاف النفوس هذا الامر وزيادة الطلب على المواد الغذائية ومحاولة المواطن في توفير كل ما حرم منه خلال فترة النهار، فتحدث حالة من زيادة في الطلب مقابل قلة بالعرض، بالاضافة الى قلة المواد الغذائية التي يتم توزيعها ورداءة نوعيتها على المواطنين ما يجعلهم معولين على السلع والمواد المطروحة في الاسواق المحلية.

وأضاف انطون ان الحكومة قد سحبت يدها من المواد الاستهلاكية وتركت هذا الموضوع على عاتق القطاع الخاص حيث ظل التجار يتحكمون ويستغلون هذا الامر لصالحهم بدون اي وازع تجاه هذا الامر.

وتابع انطون: أن الإجراءات المنفذة من قبل الكمارك والتقييس والسيطرة النوعية هي اجراءات ضرورية من خلال فحص البضائع وحصولها على شهادات المنشأ وتعود بالنتيجة على صالح التاجر والسوق والمستهلك ولكن استغل هذا الموضوع من قبل بعض ضعاف النفوس برفع الاسعار الى صالحهم.

● سبب ارتفاع الأسعار يعود إلى جشع التجار ورغبتهم بتحقيق هامش ربح أعلى

● التجار ينحون باللائمة على الحكومة وطريقة تطبيقها القوانين ذات العلاقة

● تعدد الأكلات وتنوعها موروث اجتماعي درجت عليه المائدة الرمضانية

وبين انطون ان زيادة عدد السكان في العالم ككل انعكس على كثرة الطلب على المواد الغذائية التي لم يتم التعامل معها على اساس هذه الزيادة الحاصلة في اعداد السكان،ما خلق شحة بهذه المواد وخاصة في بعض الدول التي تتوجه الى تصنيع الوقود بدل من المواد الغذائية الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعارها بشكل تدريجي.

وأكد انطون ان عدم وجود الرقابة الجادة أسعار السلع والمنتجات وعدم تطبيق بعض القوانين التي شرعت من قبل مجلس النواب كقانون محاربة الاحتكار والتنافسية بالاضافة الى قانون حماية المستهلك التي لها دور كبير في مراقبة الاسواق من ناحية الكمية والنوعية والاسعار ولم يتم تفعيل هذه القوانين رغم مرور اكثر من عام على اطلاقها.

المستهلكون:

قال المواطن كاظم عريبي:

ان الباعة في الاسواق المحلية هم الذين يخلقون حالة من الارتفاع في الاسعار بسبب زيادة الطلب من قبل المواطنين حيث ان أسواق الشورجة لا تتغير أسعارها او يكون الارتفاع فيها بسيطا جداً،الأمر الذي يجعل هناك سبباً في ذهاب اكثر المواطنين للتبضع من تلك الاسواق لأنها عادتة تكون ارخص من الأسواق المحلية خلال هذا الشهر.

من جهته، قال البائع عباس مطشر: إن الأسعار غالباً ما تكون مرتفعة في هذا الشهر حيث يتم احتكار البعض للمواد التي يكثر الطلب عليها خلال شهر رمضان ما يؤدي الى وجود قلة في العرض لهذه البضائع ما يخلق حالة من التحكم لديهم بأسعارها بالاضافة الى وجود شحة في مواد الغذائية بسبب قلة الاستيراد وتوقف بعض الشحنات على المناطق الحدودية التي تم الاعلان عنها من مصادر اعلامية متعددة.

من جهتها، قالت المواطنة فرح كاظم:إن موضوع المائدة الرمضانية مرتبط بالعادات و التقاليد حيث إن تعدد أنواع الأكلات فيها يعد ضمن الموروث الشعبي وتم تعلم هذه الأمور من العوائل التي انسلخنا منها الامر الذي يخلق حالة من زيادة بالطلب على المواد المطروحة في الاسواق وخصوصاً المواد الغذائية التي تخلق حالة من الانتعاش لدى الباعة بهذا الامر ورغبتهم في زيادة الاسعار التي يكون المواطن مجبوراً على تسوقها وخصوصاً بعد فترة صيام من الفجر وحتى المغرب.

من جهتها، قالت المواطنة ام عمر: إن رغبة المواطن في تعدد الأكلات خلال المائدة الرمضانية ترتبط بالأسعار حيث إن المستهلك خلال هذا الشهر يزيد ويضيف وجبات قلّ ماندر يستخدمها في الايام العادية لانه يعاني من الجوع والعطش خلال النهار ويود التعويض عنها خلال فترة الفطور او يدخل هذا الموضوع ضمن الحالة الصحية التي يعتقد المواطن انه فقد الكثير من الفيتامينات والطاقة خلال الصيام ما يخلق حالة من الرغبة في هذا التعدد الامر الذي ينعكس على واقع السوق بسبب هذا الطلب المتزايد للسلع والمواد الغذائية.

وأضافت ام عمر أن موضوع ارتفاع الأسعار لا يشمل فقط المواد الغذائية وإنما يمتد ليشمل السلع من ادوات الطهي والحاجات الكمالية للمطبخ والألبسة بسب حلول عيد الفطر الامر الذي يخلق حالة من التواصل في الارتفاع بسب حدوث هذه المناسبات على التوالي.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

تعد المقاييس والمعايير النوعية للسلع والبضائع المتداولة في السوق المحلية ركيزة أساسية لتحديد الغش التجاري واعتماد البضائع ذات المواصفات الجيدة.
(المدى الاقتصادي) حاورت رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب وناقشته حول البرنامج الجديد لجهازه في ظل التعاقد مع الشركتين الفرنسية والسويسرية ومدى قدرته على تحقيق مقاييس ومعايير نوعية عالمية.

رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية:

لعدم كفاءة أجهزتنا تعاقدنا مع شركات عالمية لفحص البضائع المستوردة

*** كيف تقيمون كفاءة الأجهزة المستخدمة في عملكم؟**

– الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تشكل في عام ١٩٧٩ ويعمل بموجب القانون رقم ٥٤ لنفس العام ويقوم بأنشطة منها إصدار المواصفات القياسية النوعية العراقية كقانون ملزم إضافة الى ان آلية جودة السلع سواء المنتجة محليا للقطاعات الخاص والمختلط والحكومي وكذلك بالنسبة الى السلع المستوردة و بناءً على توجيه من مجلس الوزراء في ٢٠٠٦ دخل الجهاز كجهة فاحصة استشارية في ما يتعلق بالسلع المستوردة أما الفعالية الثالثة فهي معالجة الأجهزة والمعدات المستخدمة من قبل الدوائر او الأفراد اما الفعالية الرابعة فهي وصم المصوغات سواء الذهبية منها او الفضية من خلال قيام الصاغة بجلب مصوغاتهم لفحصها في الجهاز وكذلك جولات موقعية كشفية على الصاغة لان القانون لا يسمح بالإعلان او التداول بمصوغات غير موسومة وبموجب هذا القانون تمت احالة أكثر من ٩٠٠ صائغ الى القضاء نتيجة تداولهم مصوغات غير موسومة.

إذا ما تحدثنا عن طاقة فحص المستوردات فنقول إن العراق بعد ٢٠٠٣ أصبح يمتلك ١٣ منفذا حدوديا برياً وخمسة منافذ بحرية وخمسة جوية وكلها تتدفق من خلالها السلع بمختلف أنواعها سواء انشائية ام نسيجية ام غذائية ام هندسية ام كيمياوية وإذا ما اعتبرنا ان الشحنات التي تتدفق يومياً عبر المنفذ الواحد ١٣٠٠ شاحنة، رغم معرفتنا ان في منفذ صفوان وحده تتدفق اكثر من ٤٠٠مئة شاحنة فسيتدفق إلينا يومياً ما لا يقل عن الف وخمسمائة شاحنة إضافة إلى السفن التجارية، في حين ان كل طاقة الجهاز هي فحص ١٣٠٠ نموذج شهرياً، إذن مايدخل في يوم يتم فحصه خلال شهر ومن اجل ذلك ذهبنا للتعاقد مع شركتين عملاقتين وبدأنا ببرنامج التفتيش والفحص قبل التوريد من بلد المنشأ لان هذه الشركات تملك اكثر من مائة واربعين فرعا موجودا في مختلف دول العالم، ففرع الشركتين في الصين على سبيل المثال يتفرع منه ٤١ مكتبا وعدد الموظفين العاملين ٨٧٦٠ موظفا يعملون لأحدى الشركات ولدى هذه الشركات اكثر ١٥٠ مختبرا متخصصا حول العالم، فالتاجر وفق الالية الجديدة يقدم طلبه الى فرع الشركة في بلد المنشأ ويتعرف من خلاله على المواصفات حيث ساعدتنا هذه الشركات على ترجمة اكثر من ٦٠٠ مواصفة موجودة الآن لكي تقوم بالفحص وإصدار شهادة الموافقة وبهذه الطريقة نضمن تدفق سلع مطابقة للمواصفات سليمة و آمنة فلو استخدمنا جهازا لا يعود بضرر ولو جئنا بأغذية فلا تكون ملوثة أو عديمة الصلاحية، وقد تم اختيار هاتين الشركتين من خلال مناقصة دولية تقدمت بها أربع عشرة شركة أعلنت رغبتها، ثم سبع شركات دخلنا معها في تفاوض مباشر وتم انتخاب شركتين وتم التعاقد في ٢٠١٠/١٢/٢٦ وتم البدء بالتنفيذ في ٢٠١١/٧/١ لكن فوجئنا بوجود بضائع تقف على المنافذ وتم أعطاؤهم مهلة نتمنى أن تكون الأخيرة قبل تفعيل البرنامج.

*** هل العقد المبرم مع الشركتين الفرنسية والسويسرية في ما يخص فحص البضائع والسلع المستوردة يندرج ضمن أطار عدم كفاءة الأجهزة الموجودة؟**

– القانون رقم ٥٤ الذي ينظم عمل الجهاز يعنى بالمنتج المحلي للارتقاء بجودته لكن لان الموصفات تصدر في الجريدة الرسمية فهي ملزمة للسلع المحلية والأجنبية ولذا دخلنا في موضوع الاستيراد لان عملنا الأساسي وكشوفنا الميدانية هي عن المعامل التي تردنا اسماؤها وعناوينها من قبل مديرية التنمية الصناعية في وزارة الصناعة و يتم تحديث قاعدة البيانات لدى مختلف الأقسام بشكل دوري سنوي للإنشاءات الجديدة للمعامل التي تدخل ضمن قاعدة البيانات ونقوم بكشوفات دورية ولأكثر من كشف سنوياً لمتابعة مدى مطابقة المواصفات ولدينا إجراءات عقابية كغلق المعمل واحالته إلى المحاكم وإجراءات أخرى، وذهبنا للتعاقد مع الشركتين حمايةً للمواطن وللاقتصاد لان أي ضرر يصيب المواطن يصيب الاقتصاد، حيث تم التعاقد في ٢٠١٠/١٢/٢٦ وأعطينا مدة لحملة إعلامية داخلية وتقوم الشركتان بحملة اعلامية خارجية وتبادلنا مفردات الحملتين وبالنسبة لنا أقمنا بنحو ٢٠ فعالية في اطار حملتنا الإعلامية تضمنت إصدار كراس وعقد أكثر من أربع ندوات مع اتحاد الغرف التجارية وعقدنا ندوات مع عدد من الوزراء و الهيئة العامة للكمارك وأيضاً مع وزارة التجارة بكافة مدرائها وعقدنا ندوات تخصصية اخرى وأصدرنا مجلة تضمنت بوسترات تتعلق بموضوع الحملة وأعلنت عبر موقع الوزارة وموقع الجهاز الالكتروني على شبكة الانترنت.

*** كيف تصفون لنا ما حدث في المنافذ الحدودية مؤخراً في ما يخص تأخر البضائع والسلع وعدم انسيابية دخولها؟**

– التجار بصراحة وحتى بعض الجهات الأخرى هم لا يريدون الفحص لتحديد اذا ما كانت هذه السلعة مطابقة أو غير مطابقة، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٢ في جلسة يوم ٢٠١١/٥/١٦ القاضي بمنع استثناء أية دولة أو أية شركة من دخول هذا البرنامج وجاء عدد من المحلقين التجاريين لدول الجوار وغيرها يطلبون استثناءً لبضائعهم حتى أنهم التقوا بوزير التخطيط أكثر من مرة وتم ردهم، وفوجئنا بعد ٢٠١١/٧/١ الذي كان موعد بدء التنفيذ بمجيء عدد من التجار بإرساليات لا تحمل شهادات المطابقة وكانت لدينا العديد من الإجراءات بما فيها أن وزير المالية أخذ تمديدا من دولة رئيس الوزراء لمدة أسبوعين وحاولنا خلال الفترة أن نطلب من مكاتب الشركتين في دول الجوار أجراء اللازم بأخذ عينات من تلك البضائع الواقفة على الحدود وفحصها ثم خلال فترة السماح قمنا بأخذ نماذج من بعض الشاحنات وقمنا بجلبها للجهاز وفق السياق القديم لإصدار شهادات والآن لدينا سفن متوقفة تنتظر الموافقة لذا نحاول لدى مكاتب الشركتين بأن تبعث مفتشيها للموانئ وفحص العينات وإرسال النماذج لدول الجوار وليس الى الجهاز التزاماً منا بقرار مجلس الوزراء الذي نحن جزء منه ولكي يعرف التاجر المستوفي للشروط، ونحن ملتزمون بمعالجة موضوع السفن المتأخرة لانها دخلت العراق، والتاجر الذي لم يلتزم بالتعليمات هو من يتحمل مسؤولية تأخر البضائع على الحدود عندما يأتي بشحنة لاتحمل شهادة مطابقة ونحن نقوم بإجراءات احترازية وأعتقد من حقنا ان نقوم بإتلاف تلك البضاعة لان لا يوجد تاجر لا يعرف قرار مجلس الوزراء فالسلع التي تحمل شهادة تدخل و التي لا تمتلك شهادة يتم تأخيرها باستثناء الغذاء لان قانون الصحة العامة يبيح لوزارة الصحة اخذ عينات حيث أن مسألة الغذاء خطيرة ولا نريد كجهاز أن نتحملها لوحدنا لكن بالنسبة لباقي الصناعات الإنشائية والنسيجية فقد أخذنا من كل شركة كفالة مليون دولار والان ندقق عشوائياً بحدود ١٠٪ وقبل وصول "فريق المدى الاقتصادي" كنا في اجتماع مع كافة شعب الجهاز الموجودة في المحافظات وأكدنا على اخذ نماذج للتأكد من مدى المطابقة للتحقق من صحة الشهادات.

*** ما هي توجهات جهازكم المستقبلية في ما يخص تحديد المواصفات النوعية بشكل عام؟**

– نحن اتجهنا للبرنامج الجديد بناء على خطة تتضمن أنشاء خمسة مختبرات في خمسة محافظات التي هي محافظات الموصل والانبار والبصرة وديالى وواسط ووجه وزير التخطيط لإضافة مختبر سادس في مدينة ميسان وبالتالي فأن اغلب المختبرات قريبة من المنافذ الحدودية كما يتم القيام بجولات سوقية سيما على الصاغة.

× ماذا بشأن تطوير المواصفات والمعايير؟

– لدينا ٣٥٠٠ من المواصفات وبحدود ٢٠٠٠ مسودة وهذه كلها تم اعدادها منذ تشكيل الجهاز ولغاية الآن وتتم مراجعة هذه المواصفات كل ثلاث الى خمس سنوات وتحدث ضمن المواصفات العالمية بالتنسيق مع المنظمة الدولية للتقييس وهيئة التقنية الدولية وهيئة دستور الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية ونحن عضو حيوي في هذه المنظمات التي تقوم بإصدار المواصفات الموحدة.

*** ماذا بشأن فتح فروع في المنافذ الحدودية وفي مناطق التجمعات الصناعية وفي أماكن التبادل التجاري؟**

– الجهاز جهة مركزية في اعداد المواصفات ولإغراض المواصفات ولدينا مختبرات تتابع جودة السلع ولذلك لا نستطيع إن نفعل كوزارة الصحة لأنها اساساً تمتلك دوائر صحية في كل مكان والجهاز مسؤول عن اعداد الموصفات، والمختبرات وجدت لدعم أعداد المواصفات كما أن عملية انجاز أي مختبر تمر بخمس مراحل الأولى هي استملاك الارض والثانية اعداد التصاميم والثالثة تنفيذ تلك المباني والرابعة تهيئة الكادر المناسب وتدريبه والخامسة هي توفير الأجهزة والمعدات، فعلى سبيل مثال قسم الصناعات الكيماوية لديه مختبر للمنظفات ومختبر بلاستك واخر للاصباغ واخر للورق فهذا قسم واحد لديه ست الى سبع شعب تخصصية ومختبر البلاستك الذي هو شعبة تابعة لقسم لديه اكثر من ٢٠ جهازا متخصصا ولذلك فأن استنساخ المختبرات الخمسة او الستة التي سيتم انشاؤها تحتاج الى مليارات وكوادر قد تصل الى ٤٠٠ متنوعة بين فني واداري.

*** ماذا بشأن تطوير كوادركم؟**

– لدينا أكثر من خطة لتطوير الكوادر واحدة منها مشروع المساعدات الأمريكية وزج اكثر من مئة من كوادر الجهاز في تلك الدورات ولدينا علاقات مع عدد من هيئات التقييس ودخلنا في مشروع مع هيئة المساعدات السويدية من اجل تأهيل مختبرات الجهاز وفي الأشهر القادمة سنوقع مذكرة جديدة مع جهاز المساعدات السويدية للاتفاق مع هيئة اعتماد المختبرات السويدية لغرض الوصول إلى الاعتماد الدولي أن عقود الشركات الأجنبية لن تكلف الحكومة العراقية أي مبلغ لأن التكلفة سيتحملها التاجر ووضعنا ضمن البرنامج ان يتم استيفاء ٢٠٪ ١٠٪ منها تكون لوزارة المالية و ١٠٪ لا يستلمها الجهاز كمبالغ ولكن يستلمها على شكل تدريبات للكوادر وشراء أجهزة سواء لتطوير فعاليات الجهاز أو للمختبرات الخمسة.

*** كيف لكم توضيح ماهية المعايير العالمية؟ وهل من اتفاقيات أوجهات رقابية؟**

– منذ ٢٠٠٨ تم عقد العديد من الاتفاقيات مع عدد من هيئات التقييس في دول الجوار مختلف فعاليات التقييس سواء في الدورات او تبادل الخبرات وفي تبادل شهادات المطابقة تم تجميد هذا البند لان لدينا عقد مع الشركات ونحن أعضاء في مركز المواصفات التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية ونحضر الاجتماعات لهيئات التقييس وهيئة المثرلوجية العربية.

وكذلك صدرت بحدود خمسمائة شهادة مطابقة وعقدنا اجتماع في الاردن لتقييم الشهادات ونحن نخوض في هكذا برنامج كبير للمرة الاولى وبعض الدول لديها عقود مع شركات بأقل من هذا الحجم كأن يكون العاقد بخصوص الصناعات الغذائية حصراً وفي بعض الدول فقط المعدات الكهربائية اما نحن فالان لدينا تنوع كبير و ٦٠٠ مواصفة عراقية ترجمت الى اللغة الانجليزية وسلمت إلى مكاتب الشركتين وهذه كانت بالنسبة لهم تجربة جديدة لانهم في السابق كان عملهم يقتصر على المواصفات الدولية الايزو بينما الان يستخدمون في فحوصاتهم المواصفات القياسية العراقية ورغم وجود تشابه بين المواصفات العراقية والدولية لكن احياناً نزيد او نقلل بسبب ظروف العراق بما فيها البيئية وحتى الظروف الاجتماعية وتقييمنا للبرنامج وللجهات المتخصصة انها ومن خلال الفحص ستكون السلع الموجودة والمتداولة في الاسواق من مناشئ جيدة، اضافة الى ان التاجر الان غير مضطر للبقاء في المنفذ الحدودي ودفع ارضيات حيث بأمكانه التعرف على مدى مطابقة سلعته وهو في بلد المنشأ من خلال الذهاب الى فرع الشركة في ذلك البلد وسيعرف ان كانت مطابقة او غير ذلك وعملهم لغاية الان جيد وقراءاتهم جيدة فعلى سبيل المثال قاموا بفحص شحنة سمنت فأخبرونا أنها مطابقة للمواصفات ولا ينقصها غير تأشير باللغة العربية وهكذا.

حوار/ ليث محمد رضا

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

مصادر نفطية لـ (المدى الاقتصادي):

دعم عقد شركة (شل) على حساب عروض أخرى لاستثمار غاز الجنوب

ذكرت مصادر نفطية تمثل مجموعة شركات عالمية ان وزارة النفط تسلمت عروضا عدة من شركات اخرى (غير شركة شل) لاستثمار الغاز في جنوب العراق.

وقالت المصادر لـ (المدى الاقتصادي) ان هذه العروض تعد افضل بكثير في شروطها التعاقدية لمصالح العراق الاقتصادية من العقد الذي تنوي وزارة النفط توقيعه مع شركة شل الانكلو-هولندية لإستثمار الغاز المصاحب المنتج من ثلاثة حقول رئيسية في جنوب العراق هي الرميلة وغرب القرنة والزبير.

واضافت المصادر ان شركات عالمية عملاقة مثل بي بي البريطانية واكسون الامريكية وتوتال الفرنسية اضافة الى العديد من الشركات الاسيوية التي شاركت في جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية فضلاً عن شركة نفط الهلال الاماراتية المملوكة عراقيا منة في المنة أبدت رغبتها في الدخول في المنافسة على استثمار الغاز المصاحب في الجنوب ولكن باءت جميع محاولات هذه الشركات بالفشل بسبب القيود التي فرضتها اتفاقية المبادئ مع شيل التي تنص على احتكار شيل لجميع مصادر الغاز في الجنوب.

خاص / المدى الاقتصادي

وكانت شركة نفط الهلال العراقية لاستثمار الغاز قدمت عرضاً على وفق رؤية اقتصادية وطنية تعتمد بالكامل على استثمار الغاز لاغراض دعم الاقتصاد العراقي المحلي من خلال التركيز على استخدام الغاز على نطاق واسع لتوليد الكهرباء وخلق عشرات الالاف من فرص العمل للشباب العراقيين عن طريق اعادة تأهيل المشاريع الصناعية، خاصة في قطاع البتروكيمياويات الذي يعاني من الاهمال الشديد بسبب نقص الوقود اضافة الى اقامة المدن الصناعية الحديثة التي تستند الى الغاز كوقود لتشغيل مصانعها.

وبينت المصادر انه من خلال اجراء مقارنة موضوعية بسيطة لعناصر العرض الذي تقدمت به شركة نفط الهلال والذي حصلت (المدى الاقتصادي) على نسخة منه مع عقد شركة شيل يتضح ما يأتي:

عرضت شركة نفط الهلال تنفيذ المشروع بشكل متكامل خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً" من توقيع العقد أسوة بالمشروع المشابه الذي قامت الشركة بتنفيذه في شمال العراق رغم صعوبة ظروف التنفيذ في تلك المنطقة من النواحي الفنية واللوجستية، والذي تمكنت الشركة من إنجازه بالكامل خلال فترة لم تتجاوز ١٥ شهراً، وكان من نتائجه الايجابية المباشرة توفير الكهرباء لمواطني الإقليم بشكل شبه مستدام (٢٢-٢٣ ساعة يوميا) وخلق آلاف فرص العمل للمواطنين العراقيين من جميع انحاء العراق اضافة الى توفير اكثر من الفي مليون دولار كانت تصرف سنويا من الميزانية الاتحادية لاستيراد الوقود لتشغيل محطات الكهرباء في الاقليم. بينما امضت شركة شيل اكثر من ثلاث سنوات لحد الان في التفاوض فقط مع الجانب العراقي.

يعتمد عرض شركة نفط الهلال على استخدام كافة كميات الغاز المتاحة للاستهلاك المحلي سواء لتوليد الطاقة الكهربائية التي تعتبر أولوية وطنية ملحة بما في ذلك قدرتها على توفير ٣٠٠٠ ميجاوات خلال سنة ونصف فقط، أو للقطاع الصناعي المحلي من دون اشتراط تحديد اية كميات بغرض التصدير سواء كغاز جاف أو مسال (كما تشترط شيل) مما سيعود على الجانب الحكومي بالفائدة القصوى حيث أن القيمة المضافة لاستهلاك الغاز محلياً" ستبلغ أضعاف ما سيجنيه الجانب الحكومي مقارنة بخيار التصدير الذي تتبناه شركة شيل كهدف رئيسي طويل الامد.

تضمن شركة نفط الهلال تحقيق شروط تعاقدية واقتصادية أفضل من الشروط المتفق عليها في عقد شيل في ما يتعلق بالمعادلة السعرية لشراء وتوفير الغاز مما يضمن للجانب الحكومي العراقي عائدات أعلى بكثير والتزامات تعاقدية أقل بما في ذلك عدم اشتراط تحقيق نسبة أرباح محددة مسبقاً" وعدم اعتماد التسعير العالمي للغاز الذي يتطلب دعما عاليا من الميزانية الحكومية لدعم أسعار الغاز الذي سيباع للمواطنين العراقيين،يستهدف عرض الهلال خلق البنية التحتية الملائمة لنمو قطاع صناعي محلي متكامل في محافظات الجنوب وخصوصاً" محافظة البصرة يعتمد على الغاز (مشروع المعبر الصناعي في البصرة) كوقود للتشغيل ومادة أولية بما في ذلك صناعة الأسمدة و البتروكيمياويات وغيرها، وهو ما سيؤدي الى جلب استثمارات خارجية تتجاوز الـ ١٥ مليار دولار في المراحل الأولى والى ايجاد أكثر من ١٥ ألف وظيفة دائمة لأبناء العراق في القطاع الوطني بشقيه العام والخاص وكذلك الى نقل أحدث التقنيات الصناعية الى أرض العراق. بينما لن يحقق عقد شيل ايا من هذه الفوائد في العراق لانه يتبنى اصلا فكرة انتاج ومعالجة الغاز لأغراض التصدير لتلبية حاجة زبائن الشركة في العالم وهو ما تختص به شركة شيل على النطاق العالمي.

وكما هو واضح من عرض الهلال فان الشركة تتعهد بقيادة ائتلافات عالمية من خلال شركات مجموعة الهلال وكافة شركائها في منطقة الخليج والشركات العالمية المتألفة معها والتي تشمل شركات لبناء وتشغيل محطات الكهرباء وشركات لبناء مجمعات صناعية ضخمة متعددة المنافع لانجاز هذا المشروع الحيوي، وهو ما لا ترغب شيل في تنفيذه لأنه يتعارض مع مصالحها التي تركز على تصدير الغاز الى الأسواق العالمية.

ومن الجدير بالذكر، ان وزارة النفط اختارت شركة (شيل) العالمية لهذا المشروع الضخم دون الإعلان عنه وفق سياقات المنافسة الحرة ودون النظر إلى أي عرض آخر مقدم لوزارة النفط. واختارت الوزارة أيضاً شركة (ميتسوبيشي) اليابانية للدخول بحصة في المشروع بنفس الطريقة. وجرى التفاوض مع ائتلاف الشركتين المذكورتين بصورة منفردة للتوصل إلى عقد بين الطرفين.

مما اثار العديد من الاعتراضات حول المسودة النهائية للعقد من خبراء ومختصين بالصناعة النفطية والغازية العراقية ومسؤولين لما حملته تلك المسودة من شروط تعاقدية تصب في مصلحة الشركة الأجنبية فقط مما استدعى إعادة التفاوض والتوصل إلى صيغة جديدة غير معلنة ايضا ويبدو انها لا تزال تحمل في طياتها ضمان مصلحة الشركة الأجنبية على حساب المصلحة العراقية كما هو مذكور أدناه:

١- تشير معلومات وزارة النفط إلى أن الطاقة الإنتاجية المتاحة هي ٢٫٠٠٠ مقمق/يوم. ولكن هذا الرقم لا يستند الى أي واقع رسمي، حيث أن الطاقة الإنتاجية للنفط الخام من الحقول المعنية بموجب العقود المبرمة لا تزال على حالها مما سينتج عنها طاقة إنتاجية للغاز الخام تقدر بـ ٣٫٣٠٠ مقمق/يوم على الأقل وليس ٢٫٠٠٠ مقمق/يوم. لقد كانت هناك تصريحات متفرقة باحتمال خفض انتاجية النفط الخام ولكن لم يثبت أي شيء لحد الآن. وعليه فإن اعتماد حجوم أقل في الحسابات عمداً يوحي بأرباح أقل وقد تكون الأرباح في الحقيقة أكبر.

٢- تم تقليل حجم التمويل المطلوب من شركة غاز الجنوب وتضخيم التمويل المطلوب من الشريك الأجنبي حيث لم يتضمن الأول قيمة الموجودات الحالية وهي جزء رئيسي من التمويل بينما يكون الثاني أقرب إلى ٥٫٠٠٠ مليون دولار وليس ٦٫٩٨٢ مليون دولار كما ذكر. فإن قبلنا بأن التمويل المطلوب من غاز الجنوب هو ٥٫٢٣٦ مليون دولار وهو تمويل الشريك ذي الـ ٥١٪ فإن تمويل الشريك ذي الـ ٤٩٪ هو بحدود ٥٫٠٣٠ مليون دولار فقط. إضافةً لذلك لم يكن لازماً ذكر القرض الاختياري فهو كما ذكر إختياري وليس حاصلاً وقد تم ذكره عمداً لغرض تعظيم دور الشريك الأجنبي في العملية التمويلية.

٣- تم اعتماد سعر برميل النفط على أساس ٧٥ دولارا لغرض الحسابات وهذا في تقديرنا قليل حيث نقدر أن سعر ٩٠ دولاراً هو الأكثر واقعيةً لغرض حسابات المشروع. وهنا تم أيضاً عمداً تقليل الأرباح أمام القارئ. فلو تم اعتماد الـ ٩٠ دولارا لارتفع سعر بيع الغاز الجاف ٢٠٪ مباشرةً في الحسابات.

٤- هناك نص حول تصفية حصة الشريك الأجنبي وإعطائه ما يعادل قيمة أصوله في نهاية عمر المشروع. وهذا مجحف جداً للعراق ولا يوجد مثل هكذا بند تعاقدي في كل العقود المشابهة اذ إن الأصول تم احتسابها وإنشاؤها عملياً من الصفر مشتركاً لغرض المشروع وتفقد قيمتها الحسابية بالتدريج لتصبح صفراً بنهاية المشروع الذي يدر مليارات الدولارات خلال عمره ولا يستحق الشريك الأجنبي أي مدفوعات مالية بنهاية المشروع.

٥- مبلغ الدعم المذكور هائل تتحمله واردات الدولة العراقية عبر عمر العقد. ولم تتم الإشارة أبداً إلى إنتاج ومبيعات الغاز السائل (إل بي جي) والمكثفات النفطية ولا إلى أسلوب تسويقهما داخل العراق وخارجه. فإذا بيع الغاز السائل بالدعم فسيضيف ذلك إلى مبالغ الدعم المذكورة وإذا بيعت هذه المنتجات بالأسعار العالمية فذلك حتماً سيضيف أرباحاً إضافية لما مذكور في الفقرة اللاحقة.

٦- تم ذكر صافي موقف شركة غاز الجنوب ولم يتم ذكر صافي موقف الشريك الأجنبي. فإذا كان صافي التدفق النقدي لغاز الجنوب ذات الـ ٥١٪ هو ١٨٫٨٥١ مليار دولار فإن صافي التدفق النقدي للشريك الأجنبي هو ١٨٫١١١ مليار دولار. وعند الإضافة والطرح في التدفق النقدي لغاز الجنوب حسب الأرقام المذكورة فتصبح النتائج النهائية هي: الصافي لغاز الجنوب ٩٫٠٥٧ مليار دولار والصافي للشريك الأجنبي ١٨٫١١١ مليار دولار أي ضعف الصافي لغاز الجنوب.

٧- هناك إسهاب في تفاصيل صافي القيمة الحالية (إن بي في) ومرتسماتها ولكنها لا تعني كثيراً في الحقيقة وهدفها هو إيهام القارئ بأن أرباح شركة غاز الجنوب هي أكبر من أرباح الشريك الأجنبي والحقيقة غير ذلك تماما.

٨- تم ذكر صافي موقف العراق لغرض الدعاية للمشروع وهذا شيء غير وارد في حسابات المشاريع حيث أن الضرائب المذكورة تم تضمينها أصلا في حسابات المشروع ولا علاقة للشركاء على الإطلاق بصافي موقف العراق المالي.

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

مصادر: أسعار العقارات تصل إلى أرقام فلكية وسط اتهامات بين جهات حكومية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تشهد بغداد وعدد من المحافظات ارتفاعا كبيرا في اسعار العقارات وقطع الاراضي في ظل ازمة سكن حادة عجزت الحكومات المتعاقبة على ايجاد حل لها.

ويرى نواب ان سبب الازمة يعود الى افتقار الحكومة الى استراتيجية واضحة لحل ازمة السكن وان عدم حل هذا الموضوع سيؤدي الى ازدياد الاسعار ووصولها الى حد خيالي من الصعب فيه ان يتمكن أي مواطن من شراء عقار في البلد مع زيادة الكثافة السكانية اذ ان العراق من المتوقع ان يبلغ عدد نفوسه عام 2020 بحدود50 مليون نسمة.

ووسط العجز الحكومي، فقد برز تبادل الاتهامات بين وزارة الاعمار والاسكان ومحافظة بغداد اذ ان كل منهما يحمل الاخر مسؤولية عدم ايجاد حل لازمة السكن.

ويرى النائب عبد الحسين عبطان انه لا حلول سريعة تلوح في الافق لازمة السكن في العراق".

وقال العبطان لـ كل العراق[أين]: ان عدم وجود استراتيجية وانجازات واضحة في مجال توفير السكن خلق فجوة كبيرة وعمل عشوائي لا يرقى الى مستوى الطموح".

واضاف العبطان ان قلة التخصيصات المالية التي يتم تخصيصها لمشاريع الاسكان لا تتناسب وحجم المشكلة الكبيرة في التراجع والانحدار بمستوى توفير السكن اللائق".

ودعا عبطان الحكومة الى تحمل مسؤولياتها وحل هذه المشكلة باعتبارها واحدة من اهم مشاكل العراق الخدمية بعد الكهرباء".

وكان محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق قد اتهم وزارة الأعمار والإسكان في تصريح لوكالة كل العراق [أين] بالتقصير بشأن انجاز مشاريع اسكانية للمواطنين ، مؤكداً ان عملها لا يتناسب مع حجم الازمة الفعلية للسكن.وان انجازاتها قليلة جدا ولا تتجاوز ما نسبته واحد بالألف من احتياج البلد الفعلي من المساكن.

واضاف ان " مجموع الوحدات السكنية التي قامت ببنائها الوزارة طوال السبع سنوات الماضية لا يتجاوز ١٤ الف وحدة سكنية "مشيرا الى ان "المحافظة مستعدة لاقامة مشاريع الاسكان المجانية في العاصمة وتوزيعها على الفقراء والمهجرين لو تعاونت معها بعض الوزارات".

من جانبها،حملت وزارة الاعمار والاسكان محافظة بغداد التقصير في ازمة السكن وتنصلها عن تحمل مسؤولياتها في مجال الاعمار وخاصة مايتعلق بتوفير السكن. مؤكدة ان تصريحات محافظ بغداد تنطبق على مجلس المحافظة وليس على الوزارة وان انجازاتها قليلة جدا ولا تتجاوز ما نسبته واحد بالألف من احتياج البلد الفعلي من المساكن.

ووسط هذا السجال فان سعر المتر المربع الواحد في بغداد يتراوح بين مليون و ٥٠٠ الف دينار الى ٣ ملايين /١٢٠٠ دولار الى ٢٦٠٠ دولار/ وهذا يعني ان أي منزل صغير لا يتجاوز المئة متر يكون سعره مايقارب ١٥٠ مليون الى ٢٠٠ مليون وهي ارقام خيالية يصعب على اغلب العوائل شراء وحدة سكنية بهذا السعر.

وطالب النائب رياض الزيدي بان تكون لكل مواطن شقة او بيت واطئة الكلفة وبسعر مناسب".

وقال لوكالة كل العراق[أين]: اننا طالبنا في حال عدم القدرة على توفير السكن الملائم توزيع قطع اراض ومنح القروض للمواطنين".

واوضح الزيدي ان هذا المقترح لم يكتب له النجاح بسبب اصطدامه ببعض المعوقات السياسية والمالية".

وأوضح ان مشروع ١٠×١٠ واجهته بعض المشاكل والخلافات مما ادى الى تلكؤ العمل به".

وتبدي المرجعية الدينية في النجف الاشرف قلقا متزايدا من تفاقم ازمة السكن اذ طالب ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء عبد المهدي الكربلائي الحكومة بـ "وضع خطة لتوزيع الاراضي على المواطنين لتخفيف أزمة السكن التي تمر بها البلاد".

وقال الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة الماضية من الأزمات المهمة التي يمر بها العراق وتحتاج إلى وضع خطط لمعالجتها أزمة السكن وظاهرة اتساع أحياء التجاوز وانتشار بيوت الطين والصفيح والتي تعكس حجم المعاناة لطبقات واسعة من أبناء الشعب العراقي".

وأضاف ان "هناك الكثير من المواطنين ممن اضطرتهم ظروف عدم توفر السكن وصعوبة تحصيل مسكن حتى بالإيجار بسبب ارتفاع بدلات الإيجار التي وصلت حدوداً من الاتساع لم تصل إليها حتى دول الجوار، يشكون من حيرتهم وصعوبة حصولهم على سكن مناسب لهم حيث تطالبهم الحكومات المحلية برفع تجاوزاتهم".

ويبدو ان هيئة الاستثمار دخلت هي الاخرى على خط تحمل المسؤولية اذ ان وكيل وزارة الاعمار والاسكان فالح العامري يحمل هيئة الاستثمار المسؤولية من خلال عدم اتاحة الفرصة للمستثمرين لبناء مجمعات سكنية.

وقال إن"اداء الهيئة لا يرتقي الى واقع التحدي في التعامل مع المستثمرين وتوفير البيئة الاستثمارية الجذابة للمستثمر".

وأضاف "نسمع عن عشرات التراخيص ولكن لا نرى اعمالا على الارض"مطالبا بتغيير اليات العمل وتفعيل مشروع النافذة الواحدة ومنح اراض لاقامة المشاريع الاستثمارية.

بدوره،دعا النائب طلال الزوبعي الى "تنظيم الفروقات المتوفرة عن عائدات النفط بقانون يمكن من خلاله استخدامها في مشاريع لها علاقة بحياة المواطن".

وقال ان هذه الاموال يمكن استثمارها في حل ازمة السكن التي بدأت تتفاقم في السنوات الاخيرة".

واضاف الزوبعي ان " فرق الاسعار في عائدات تصدير النفط العراقي يمكنها ان تحل الكثير من المشاكل التي تواجه المواطن في مفردات حياته اليومية".

فيما طالب وزير الاعمار والاسكان محمد صاحب الدراجي، بتخصيص مبلغ ٢ بالمائة من الميزانية الاستثمارية للسنوات المقبلة لمشروع اسكان الفقراء، مبينا ان المبالغ المخصصة للاسكان لاتسد حاجة العراق من الوحدات السكنية.

وقال ان الاسكان لم يأخذ حقه في موازنة عام ٢٠١١ اذ ان العراق بحاجة حاليا الى مليوني وحدة سكنية، وما مخصص يكفي لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية، وهذا يعني ان مشكلة السكن بحاجة الى سنوات عدة لحلها، اذا بقيت المبالغ المخصصة بهذا الجانب محافظة على النسب الحالية".

الاقتصادي | العدد (2209)السنة الثامنة -الثلاثاء (2) آب 2011

ويذكر ان موازنة العراق المالية لهذه السنة تقدر بـ ٨٦ مليار دولار حسبت على اساس ان سعر برميل النفط ٧٦ دولارا،وقد قدر خبراء اقتصاديون ان الفائض الذي سيتحقق من ارتفاع اسعار النفط في موازنة العراق لهذا العام اكثر من ١٥ مليار دولار

وكانت اغلب الكتل وعدت المواطن خلال حملاتها الانتخابية بحل ازمة السكن وتوفير وحدات سكنية لهم الا انه وبعد مرور اكثر من عام على الانتخابات لم يتحقق أي شيء يذكر.

من جانبها، قالت النائبة زينب السهلاني ان مشروع توزيع قطع الاراضي على المواطنين احيل الى لجنة الاسكان والاعمار منذ مدة.

واضافت السهلاني ان كتلة الاحرار تابعت في الاسبوع السابق المشروع وتم اعلامنا ان المشروع متعلق بقانون صندوق الاسكان، فريثما يتم التصويت على قانون صندوق الاسكان سيطرح مشروع توزيع قطع الاراضي على المواطنين".

واضافت انه تم اتخاذ اجراءات تنفيذية وادارية من قبل الوزارات المعنية وهي وزارة البلديات ووزارة الاسكان والاعمار من خلال توفير مجمعات سكنية ومن خلال الاستفادة من النصوص القانونية الموجودة في تنظيم القانون العراقي وهي توزيع قطع اراض على المواطنين كافة ومن كل الفئات دون الاضرار بتشريع القانون"، مؤكدة انه "تم توزيع عدد من قطع الاراضي في المحافظات".

وعزت السهلاني اسباب الازمة السكنية الحاصلة اليوم الى النظام السابق حيث امر بتوقيف توزيع الاراضي على المواطنين على الرغم من الازدياد السكاني المستمر خلال السنوات الماضية".

وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية، وشركات عالمية، إلى حاجة العراق لـ ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعانيها، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة.

ويعاني العراق بنية تحتية متهالكة نتيجة للحروب المتواصلة والعقوبات الاقتصادية، فيما أثرت القوانين السابقة بعد عام ٢٠٠٣ والتداخل في الصلاحيات بين الوزارات والهيئات المستقلة والوضع الأمني،على تنفيذ بعض المشاريع الإسكان، فيما طالب عضو مجلس النواب حسين الاسدي الحكومة ومجلس النواب بدعم القطاع الخاص وتقديم التسهيلات الممكنة إليه لبناء مشاريع سكنية بهدف القضاء على أزمة السكن في البلد.

وقال الاسدي ان البلد يمر بأزمة سكن خانقة تستدعي من الجميع ان يضع الحلول اللازمة للقضاء على هذه الازمة"، مبينا ان هنا احصائية تشير الى ان ٦٠٪ من ابناء الشعب العراقي لا يمتلكون سكنا.

واضاف ان حل هذه الازمة يكمن في العمل على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية وتحرك القطاع الخاص لبناء مجمعات سكنية تعمل على امتصاص تلك الازمة داعياً التجار العراقيين المغتربين الى المساهمة في حل أزمة السكن التي تعيشها البلاد لا سيما في بغداد.

واكد الاسدي ان وزارة الاعمار ومحافظة بغداد معنيتان بالقضاء على هذه الازمة وايجاد الحلول المناسبة لها.

الاقتصادي | العدد (2209) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) آب 2011

المرصد الاقتصادي

مصدر: توجه الأسواق الأوروبية إلى نفط البصرة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

كشف متعاملون نفطيون عن توجه شركات عالمية كبرى للحصول على خام البصرة لتأمين احتياجات السوق الأوربية بسبب أسعاره "التنافسية"، في حين أكد مصدر في وزارة النفط أن هذا التوجه يؤكد مكانة العراق كـ"لاعب رئيس" في السوق العالمية وما يتمتع به قطاعه النفطي من "استقرار ومرونة كبيرين" تجعله مؤهلاً لسد النقص في الإنتاج العالمي.

وقال المتعاملون، في تصريحات صحفية بحسب "السومرية نيوز" إن شحنات نفطية عراقية كبيرة من خام البصرة تتجه إلى أوروبا هذا الشهر والشهر المقبل، في تطور نادر من نوعه تشهده السوق"، فيما ذكر ممثل شركة نفط كبرى، أن "الأسواق الأوربية لم تشهد الكثير من خام البصرة منذ مدة طويلة".

وعزا ذلك الممثل، الذي فضل عدم كشف هويته، توجه الأسواق الأوربية لهذا الإجراء، إلى "الارتفاع الشديد في سعر خام الأورال الروسي خلال حزيران الماضي، ما جعل الزبائن الأوربيين يتطلعون لأماكن أخرى تؤمن احتياجاتهم"، لافتاً إلى أن "خام البصرة كان تنافسياً جداً في حزيران الماضي ما شجعهم على توجههم هذا".

وأوضح المتعاملون أن "شركات عالمية كبرى، منها اكسون، شل، شتات أويل وجنوفر، حجزت أربع ناقلات عملاقة لتحميل خام البصرة ونقله إلى البحر المتوسط وشمال أوروبا".

على صعيد متصل، قال مصدر في وزارة النفط لـ"السومرية نيوز" إن "الأوربيين يحصلون على احتياجاتهم من النفط العراقي عادة، من حقول كركوك (شمال العراق)، عبر منفذ جيهان التركي لقربه من أسواقهم"، مبيناً أن "الأسواق الآسيوية تحصل على حاجتها من النفط العراقي من البصرة للسبب ذاته".

وأضاف المصدر، الذي فضل عدم كشف هويته، أن "الزيادة متواصلة في الطلب العالمي على النفط، وارتفاع أسعار استخراجه وتصديره من بعض الدول المنتجة، تجبر المستهلكين العالميين على البحث الدائم عن أسواق مستقرة وجديدة تؤمن احتياجاتهم للطاقة"، مستطرداً أن "القطاع النفطي العراقي يتمتع باستقرار ومرونة كبيرين ومستقبل واعد، تجعله مؤهلاً لسد النقص في الإنتاج العالمي".

وبين المصدر أن "العراق والمملكة العربية السعودية هما فقط من يستطيع الاستجابة لمتطلبات السوق العالمي المتنامية للنفط حالياً أو على المدى البعيد مبيناً أن "العراق يتطلع لأن يكون لاعباً رئيساً في السوق العالمية للنفط من خلال زيادة إنتاجه إلى ما بين ١٠-١٢ مليون برميل يومياً خلال السنوات المقبلة، بالتعاون مع كبريات الشركات العالمية المتخصصة بهذا الشأن".

وكانت الشركة العامة لتسويق النفط العراقية "سومو" التابعة لوزارة النفط، أعلنت في بيان موقعها الالكتروني، يوم ٢٥ تموز الحالي، أن مجموع صادرات النفط الخام لشهر حزيران الماضي بلغت ٦٨ مليون برميل بإيرادات تجاوزت سبعة مليارات دولار، شارحة أن الكميات المصدرة توزعت بين نفط البصرة الذي بلغ مجموع صادراته ٥١ مليوناً و ٨٠٠ ألف برميل، الإيرادات المتحققة من بيعها بلغت خمسة مليارات و ٤٤٤ مليون دولار، في حين بلغت صادرات نفط كركوك ١٦ مليوناً و ٤٠٠ ألف برميل، بيعت بمبلغ مليار و ٧٢٩ مليون دولار، علما أن معدل سعر البيع بلغ ١٠٥,١٧٦ دولار للبرميل الواحد.

يذكر أن المدير العام لشركة سومو، فلاح العامري، رجح في تصريحات إعلامية منتصف تموز الجاري، أن ترتفع القدرة التصديرية من منافذ محافظة البصرة لتصل إلى مليونين و ٥٠٠ ألف برميل يومياً بحلول نهاية العام ٢٠١١ الحالي، وتابع أن "زيادة أسعار النفط عالمياً تصب في مصلحة الاقتصاد العراقي".

وكانت وزارة النفط العراقية أعلنت، خلال آذار الماضي، عن ارتفاع احتياط العراق النفطي باستثناء الاحتياطي الموجود في إقليم كردستان، مشيرة إلى أن احتياط العراق النفطي وحده بلغ ١٤٣ مليار برميل و١٢٩ تريليون م٣ من الغاز.

ووقع العراق، خلال العام ٢٠١٠ الماضي، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت تلك العقود في غالبيتها على الحقول جنوب البلاد.

اقتصاديات

مشهد الاسعار الرمضاني

■ عباس الغالبي

من الطبيعي ان تشهد الاسعار ارتفاعاً لافتاً للنظر خلال شهر رمضان المبارك، حيث يتجلى المنطق الاقتصادي باتجاه زيادة الطلب على سلع وبضائع بعينها تدخل بقوة في المائدة الرمضانية.

ويرى كثير من المراقبين والخبراء ان هذا الارتفاع الطبيعي لاينفصم عن جدلية العرض والطلب، إلا انه في الوقت عينه يتصل ويتزامن مع بدء الجهات الحكومية بتطبيق قوانين التعرفة الكمركية واجراءات فحص المطابقة من قبل دوائر وزارة التخطيط، حيث ان هذه الاجراءات وآلياتها وزيادة الطلب انعكست على مشهد الاسعار بشكل واضح لاسيما وان الاسواق المحلية لاتحكمها معايير ضابطة لمعاملاتها واتجاهاتها السعرية وبالنتيجة يلجأ المتعاملون من تجار ووسطاء وموردين الى انتهاز الفرص سعياً لتحقيق هامش الربح العالي من دون أدنى معايير أو قيم تحكم الاسواق.

واذا أردنا ان نتابع حركة الاسواق المحلية لاسيما في حقل المواد الغذائية، فأن الارتفاع كان طفيفاً في بعض جزئياته، وعالياً في جزئيات أخرى، وسيأخذ بالاستقرار شيئاً فشيء في خط بياني هو حال الاسواق المحلية التي تتأثر بالاجراءات الحكومية الغير مدروسة والمتأخرة والغير مسورة بأجراءات مساندة اخرى، فقانون التعرفة الكركية يفترض ان تسانده اجراءات بشأن دعم المنتج الوطني عن طريق تفعيل الصناعات الوطنية وبث الروح من جديد لكثير من الصناعات التي تعاني حالياً من السبات والركود العميقين لاسباب شتى لسنا بصدد ذكرها وسبر أغوارها الان، كما ان اجراءات المطابقة للمعايير العالمية يفترض ان تساندها بل تسبقها حملات منظمة من التوعية الاعلامية للسواد الاعظم من الناس مع التركيز على الشرائح المعنية بهذه الاجراءات، حيث كانت الخطة الاعلامية التي اعتمدتها وزارة التخطيط غير كافية بل غير مجدية ولم تحقق أدنى مستويات التوعية التي يفترض ان تسبق موعد تطبيق هذه الاجراءات على ارض الواقع.

> ان التدخل الحكومي بتوفير مفردات البطاقة التموينية واضافة حصص او مفردات اخرى عليها من شأنه ان يلجم جماح الاسعار ويحد من ارتفاعه، على الرغم من تشكيك الكثير من المراقبين بامكانية ان تساهم منظومة البطاقة التموينية في الحد من ارتفاع الاسعار لانها هي اصلاً مرتبكة غير منسابة تشوبها الكثير من الاخفاقات والعثرات وحالات الفساد المالي والاداري

ومن هنا فأن هذه الاجراءات الحكومية كانت فاقدة لاهدافها المتوخاة، مما خلقت انعكاسات سلبية على مستوى الاسعار التي شهدت ارتفاعاً معيناً، مما يجعل الحكومة إزاء موقفاً محرجاً لانها لم تأتي بإجراءات متكاملة تراعي المتغيرات التي قد تحدث في الاسواق والتي تجعل الاسعار ملتهبة مع لهيب الصيف، ولكن لابد من رقابة قوية ونشيطة مع تفعيل لدور منظمات القطاع الخاص كغرف التجارة التي لابد ان تضطلع بدور توعوي لطبقة التجار والمتعاملين في الاسواق سعياً لمراعاة هذه المتغيرات التي عادة ماتلقي بظلالها على المستهلك الذي يعد المتضرر الاكبر في المشهد الرمضاني.

ولكن مايجعل المراقبون يذهبون الى ان التدخل الحكومي بتوفير مفردات البطاقة التموينية واضافة حصص او مفردات اخرى عليها من شأنه ان يلجم جماح الاسعار ويحد من ارتفاعه، على الرغم من تشكيك الكثير من المراقبين بامكانية ان تساهم منظومة البطاقة التموينية في الحد من ارتفاع الاسعار لانها هي اصلاً مرتبكة غير منسابة تشوبها الكثير من الاخفاقات والعثرات وحالات الفساد المالي والاداري، لكنها مدخلاً للتأثير على المشهد السعري الملتهب الذي خلفته ثافة الاستهلاك المفرط في شهر رمضان.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون